

مَلِكُ الْمَلِكِينَ

فِي الْغَيْبَةِ

بِالْمَلِكِ

السيد الشريف الرضي  
أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي  
(217 - 283)

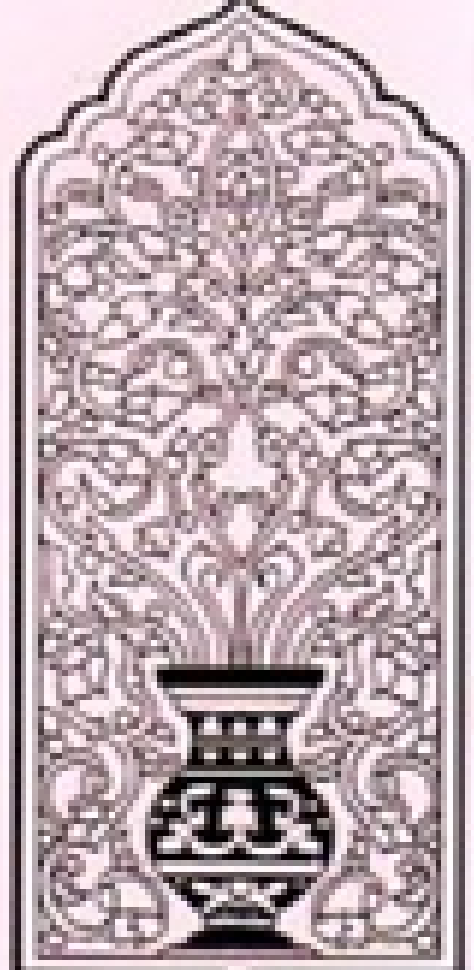
بِحَقِّ

السيد محمد علي الخليلي

بمطبعة دار الكتب بمصر لإحياء التراث

دار الكتب بمصر

٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المقنع فى الغيبه و الزياره المكمله له

كاتب:

على بن الحسين شريف مرتضى ( سيد مرتضى )

نشرت فى الطباعة:

موسسه آل البيت ( عليه السلام ) لاهياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٨	المقتع فى الغبفه . و الزباره المكمله له
٨	اشاره
٩	اشاره
١٣	كلمه المؤتسه
١٧	مقدمه التحقبق
١٧	اشاره
١٧	تمهيد :
١٩	المقتع فى الغبفه :
٢٠	أهمبفه الكتاب :
٢٤	سبب تألبف الكتاب وزمانه :
٢٧	طبعات الكتاب :
٢٨	نسخ الكتاب :
٣٢	نماذج مصوره من النسخ المعتمده فى التحقبق
٤١	كتاب « المقتع فى الغبفه »
٤١	١- مقدمه المؤلف
٤٤	٢- أصلان موضوعان للغبفه : الإمامه ، والعصمه
٤٥	٣- أصل وجوب الإمامه
٤٤	٤- أصل وجوب العصمه
٤٧	٥- بناء الغبفه على الإصلبن المتقدمبن ، والفرق الشعبفه البائده
٥١	٦- انحصار الإمام فى الغائب
٥١	٧- عله الغبفه ، والجهل بها
٥٢	٨- الجهل بحكمه الغبفه لا ینافبها
٥٤	٩- لزوم المحافظه على أصول البحت

- ٥٥ ..... ١٠- تقدم الكلام في الأصول على الكلام في الفروع
- ٥٧ ..... ١١- لا خيار في الاستدلال على الفروع قبل الأصول
- ٥٨ ..... ١٢- اعتماد شيوخ المعتزله على طريقه السابقه
- ٥٩ ..... ١٣- استعمال هذه الطريقه في المجادلات بطريق أولى
- ٦٠ ..... ١٤- مزته في استعمال هذه الطريقه في بحث الغيبه
- ٦١ ..... ١٥- بيان حكمه الغيبه عند المصنف
- ٦٢ ..... ١٦- الاستتار من الظلمه هو سبب الغيبه
- ٦٣ ..... ١٧- التفرقه بين استتار النبي والإمام في أداء المهتمه والحاجه إليه
- ٦٤ ..... ١٨- سبب عدم استتار الأنتمه السابقين
- ٦٥ ..... ١٩- الفرق بين الغيبه وعدم الوجود
- ٦٦ ..... ٢٠- الفرق بين استتار النبي وعدم وجوده
- ٦٧ ..... ٢١- أماكن ظهور الإمام بحيث لا يمتسه الظلم
- ٦٨ ..... ٢٢- إقامة الحدود في الغيبه
- ٧٠ ..... ٢٣- الحال فيما لو احتيج إلى بيان الإمام الغائب
- ٧١ ..... ٢٤- علته عدم ظهور الإمام لأوليائه
- ٧٢ ..... ٢٥- دفع الاعتراضات على علته عدم ظهور الإمام لأوليائه
- ٧٥ ..... ٢٦- الأولى في علته الاستتار من الأولياء
- ٧٦ ..... ٢٧- جهه الخوف من الأولياء عند الظهور
- ٧٧ ..... ٢٨- هل تكليف الولي بالنظر ، هو بما لا يطاق ؟
- ٧٨ ..... ٢٩- استكمال الشروط ، أساس الوصول إلى النتيجة
- ٧٩ ..... ٣٠- الفرق بين الولي والعدو في علته الغيبه
- ٨٠ ..... ٣١- سبب الكفر في المستقبل ، ليس كفراً في الحال
- ٨٣ ..... كتاب الزيادة المكتمل بها كتاب « المقنع »
- ٨٣ ..... ١- مقدمه المصنف
- ٨٤ ..... ٢- استلزام الأولياء من وجود الإمام ولو في الغيبه
- ٨٥ ..... ٣- هل الغيبه تمنع الإمام من التأثير والعمل ؟

- ٤- لا فرق في الاستلزام من وجود الأئمة بين الغيبة والظهور ..... ٨٦
- ٥- الظهور للأولياء ليس واجباً ..... ٨٧
- ٦- علم الإمام حال الغيبة بما يجري وطرق ذلك ..... ٨٧
- ٧- مشاهدته للأُمور بنفسه عليه السلام ..... ٨٨
- ٨- الإقرار عند الإمام ..... ٨٩
- ٩- احتمال بُعد الإمام وقربه ..... ٩٠
- ١٠- أماكن استخلاف الإمام لغيره في الغيبة والظهور ..... ٩١
- ١١- الفرق بين الغيبة والظهور في الانتفاع بوجود الإمام ..... ٩٢
- ١٢- هل يقوم شيء مقام الإمام في أداء دوره ..... ٩٣
- ١٣- كيف يعلم الإمام بوقت ظهوره ..... ٩٤
- ١٤- هل يعتمد الإمام على الظن في أسباب ظهوره ..... ٩٥
- ١٥- الجواب على مسلك المخالفين ..... ٩٦
- ١٦- كيف يساوى بين حكم الظهور والغيبة ..... ٩٧
- مصادر المقدمه والتحقيق ..... ١٠١
- فهرس المطالب ..... ١٠٣
- تعريف مركز ..... ١٠٧

## المقنع في الغيبه. و الزياره المكمله له

### اشاره

سرشناسه : علم الهدى، على بن حسين، ق ۴۳۶ - ۳۵۵

عنوان و نام پديدآور : المقنع في الغيبه. و الزياره المكمله له/ تاليف الشريف المرتضى ابى القاسم على بن الحسين الموسوى؛  
تحقيق محمدعلى حكيم

مشخصات نشر : قم: موسسه آل البيت(عليهم السلام)، لآحياآ التراث، ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴.

مشخصات ظاهرى : ۹۵ ص.نمونه

فروست : (موسسه آل البيت عليهما السلام، لآحياآ التراث؛ ۱۷۵. سلسله ذخائر تراثنا۳)

شابك : ۹۶۴-۵۵۰۳-۹۶-۵۱۵۰۰ريال ؛ ۹۶۴-۵۵۰۳-۹۶-۵۱۵۰۰ريال

وضعيت فهرست نویسى : فهرست نویسى قبلى

يادداشت : عربى

يادداشت : عنوان بخش دوم اين كتاب " ... الزياده المكمل بها كتاب "المقنع" است

يادداشت : كتابنامه: ص. [۹۱] - ۹۲

عنوان ديگر : ... الزياده المكمل بها كتاب "المقنع"

موضوع : محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ق. -- غيبه

موضوع : مهدويت -- انتظار

شناسه افزوده : حكيم، محمدعلى

شناسه افزوده : موسسه آل البيت(عليهم السلام) لآحياآ التراث

رده بندي كنگره : BP۲۲۴/۴ ع/۸۳ م ۷

رده بندي ديويي : ۲۹۷/۴۶۲

شماره كتابشناسى ملي : م ۷۵-۸۲۵۵

ص: ۱

اشاره









بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد :

فإذا سلّمنا متوافقين بأنّه لم تستغرق قضيه عقائديه قطّ \_ طوال حقبة وقرون متلاحقه \_ مساحه كبيره فى الأفق الفكرى الاسلامى ما استغرقت مسأله الخلافه والإمامه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فإنّ ما استتبعته بعد ذلك من امتدادات متفرّعه مثلت الحلقات المتّصله والممتدّه من خلالها ، نالت أيضاً من كلّ ذلك الاحتدام والمنازله الفكرية الحظّ الأوفر ، والنصيب الأكبر.

ص: ٥

وقد مثّلت مسأله خلافه وإمامه الإمام الثاني عشر عليه السلام ، وغيبته ، وما يرتبط بها ، الحلقة الأوسع ، والميدان الأرحب ، بل وأكثرها خضوعاً للجدل الفكرى ، والنزال الكلامى المتواصل ، والذى ندر أن جالت خُطى المتناظرين فى التحاجج بمعتقد \_ بعد أصل الإمامه الذى أشرنا اليه \_ قدر ما جالت فى جوانبها وأبعادها ، مراراً متلاحقه ومتواليه ، بحيث لم تترك شارده ولا وارده إلا وأقامتها بحثاً لها عن الحججه والدليل ، والبيّنه والبرهان.

ولا مغالاه \_ قطعاً \_ فى القول بأنّ لمفكرى ومتكلمى الإماميه طوال حقب الجدل والمناظره الفكرية المتلاحقه هذا الباع الطويل ، والمدى العميق الغور فى إثبات وإقرار معتقداتهم ، وإفحام خصومهم بحججهم القائمه على الأدله المتينه والثابته القويه.

نعم ، فإذا ثبت بالدليلين العقلى والنقلى صحّحه مقوله الشيعة الإماميه بأصل الإمامه ، وعصمه الإمام ، وأنسحاب ذلك كله على إمامه الإمام الثاني عشر عليه السلام ، وما يعنيه ذلك من احتوائه لمبدأ الإقرار بالغيبه الحاصله له عليه السلام ، وما تشتمل عليه وتحيط به ، فإنّ ذلك يستلزم تبعاً لذلك \_ ونتيجه الخلاف العقائدى فى التعامل معه من قبل غير الشيعة من الفرق الإسلاميه المختلفه \_ توفر ووسائل المحاجه المستنده على هذين الدليلين المتقدمين ، والتي تتجسد فى أوضح صورها بما نسميه ب : علم الكلام ، الذى يراد منه إثبات حقيقه وصواب هذه العقائد.

ولعلّ الاستقراء المتأنى لمجمل هذه المساجلات الكلاميه التى اضطلع بها مفكرو الإماميه ، وبالتحديد ما يتعلّق منها بمبحث غيبه الإمام المهدي عليه السلام يظهر بجلاء بين قدرتهم الكبيره فى إداره حلقات البحث هذه ، وإمساكهم بجداره لا تساجل زمامها وقيادها ، وتسليم الخصم \_ إقراراً وإذعاناً \_ بذلك ، وطوال سنين ودهور امتدت منذ بدايه عصر الغيبه الكبرى فى عام ٣٢٩ هـ ،

وحتى يومنا هذا.

والرسالة الماثله بين يدى القارئ الكريم عينه صادقه من تلك المناذج الفاخره التى أشرنا إليها ، والتى أبدع يراع علم كبير من أعلام الطائفة فى تسطيرها وإعدادها ، وهو السيد المرتضى علم الهدى على بن الحسين الموسوى رحمه الله تعالى برحمته الواسعه ، حيث تعرض فيها إلى الكثير من المفردات الخاصه بغيبه الإمام المهدي المنتظر عليه السلام ، مجيباً من خلالها على مجمل التساؤلات المثاره فى هذا الصدد ، بأسلوب رصين ، واستدلال متين ، أقربه من طالعه وتأمل فى فحواه ، بل وأصبح من المراجع المهمه التى اعتمدها أعلام الطائفة فى بحوثهم ومؤلفاتهم ، حيث أشار محقق هذه الرسالة إلى جملة وافره من تلك الموارد.

ولا- يُعَيِّدُ قطعاً إطلاق هذا القول من قبيل ما يوصم بأنه على عواهنه ، إذا إنّ الدراسه الموضوعيه لمباحث هذه الرسالة ، وموارد النقاش التى تعرّضت لها ، وعرضها على الظروف الفكرية التى كانت سائده آنذاك على سطح الساحة الفكرية الإسلاميه بمدخلاتها المتعدّده ، وتشابكاتها ، المعقّده ، وما رافقها من بروز جملة مختلفه من التيارات الفكرية ، التى بدت أوضح صورها وأثقلها فى مدرستى الأشاعره والمعتزله العريقتى القَدم ، كل ذلك يقطع بجلاء على عمق المباني والأطروحات التى اعتمدها المؤلف رحمه الله فيها.

ولا- يخفى على القارئ الكريم مناهج البحث والمناظره التى كانت سائده آنذاك بين أعلام ومفكرى الفرق الإسلاميه ، وما تستتبعه بعدُ من تركيز وإقرارٍ للأطروحات الغتية محلّ البحث ، ورفض وإعراضٍ عمّا سقم وقصر منها ، وحيث تدور رحاها فى مجالس العلم والمذاكره التى تكتنّص بالعلماء والمفكرين ، فلا غرو أن يستحث كلّ طرف من المتباحثين قدارته وإمكاناته فى إثبات مدّعاه ، ودفع خصمه إلى الإقرار به ، وإقناع الآخرين

ص: ٧

بذلك.

ومن هنا فلسنا بمغالين قطعاً إذا جزمنا بمتانته وقوه استدلالاته هذه الرسالة ، ودقّه مباحثها ، وحرصانه مبانيها ، وحيث يبدو ذلك جلياً لمن طالعها بتأنّ ، وجال بتدبُّر في مطاويها.

وأخيراً :

ونحن إذ نقدّم هذه الرسالة القيّمه بين يدي القارئ الكريم ، فإنّنا بذلك نواصل منهجنا باستلال جملته من الرسائل المنشوره على صفحات مجلّه « تراثنا » خلال سنوات عمرها الماضيه ، وكانت هذه الرسالة قد نُشرت محقّقه على صفحاتها في عددها السابع والعشرين ، الصادر في شهر ربيع الآخر عام ١٤١٢ هـ ، بتحقيق المحقّق الفاضل السيد محمد علي الحكيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مؤسسه آل البيت عليهم السلام

لإحياء التراث

ص: ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة والسلام على خير خلق الله محمّد وآله الطيّبين الطاهرين ، لا سيما إمام العصر وصاحب الزمان ، الحجّه المهدى المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

**تمهيد :**

من المعروف أنّ العلوم الشرعيه نشأت من الحاجه التي حدت بالمسلمين إلى إنشائها ، ثمّ تكاملت وصارت لها أصولها وقواعدها وعلماؤها وكتبها الخاصه بها.

فعلوم اللغه نشأت من الحاجه إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهما بلسان عربيّ مبين ، فتدرّجت هذه العلوم في الظهور : اللغه ثمّ النحو ثمّ الصرف فالبلاغه ...

وعلوم الفقه وأصوله نشأت من الحاجه إلى معرفه الأحكام الشرعيه بعد



غَيِّبَهُ الْمَيَّنُّ لِلشَّرْعِ الرَّسُولَ الْأَعْظَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَعْدَ أَنْ اخْتَلَفَتْ الْأَقْوَالُ فِي مَسَائِلِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ.

وهكذا قل في جميع العلوم الشرعية.

ومنها علم يسمّى ب ( علم الكلام ) نشأ بعد تفرُّق المسلمين في الآراء والأهواء والمسائل الاعتقادية ، كالجبر والتفويض والاختيار والعدل والإرجاء ... وغيرها.

وقد عرّفوا علم الكلام بأنّه « علم يُقْتَدَرُ معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها » (١).

وكانت مسألة الإمامة والخلافه أساس ذلك الخلاف ، فكان محور علم الكلام الأساسى منذ يوم السقيفه الى يومنا هذا وسيبقى حتى ظهور الإمام المهديّ عليه السلام ، هو الإمامه وما يرتبط بها و يترتب عليها.

كما اشتمل علم الكلام على بحوث عقائديه أُخرى كانت نتيجة لتفرُّق الناس عن المعين الطيّب لعلوم أهل بيت النبوه سلام الله عليهم ، فلو استقام الناس على إمامه أمير المومنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام والأئمه من ولده عليهم السلام ، لكُنْفينا مهمّه تلك البحوث التى أخذت جهداً جهيداً من العلماء ، ولما بقى منها إلا ما يختصّ بالأديان والملل غير المسلمه.

و كانت غَيِّبَهُ الإمام الثانى عشر المهديّ المنتظر عليه السلام ، من أهمّ المحاور التى دارت عليها البحوث الكلاميه منذ بدايه عصر الغيّه الكبرى سنة ٣٢٩ هـ وحتى يومنا هذا ، فكانت تأخذ أبعاداً مختلفه حسب ما تقتضيه الحاجه والظروف المحيطه خلال الفترات الزمينه المختلفه.

ص: ١٠

يظهر ذلك بوضوح من خلال كتاب « الغيبة » للشيخ النعماني ، المتوفى حدود سنة ٣٤٢ هـ ، وكتاب « إكمال الدين وإتمام النعمة » للشيخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، وإن كانا \_ أساساً \_ من المحدثين .

ثم كان لبروز متكلمي الإمامية كمعلم الأئمة الشيخ المفيد ( ٣٣٦ \_ ٤١٣ هـ ) والشريف المرتضى ( ٣٥٥ \_ ٤٣٦ هـ ) وشيخ الطائفة الطوسي ( ٣٨٥ \_ ٤٦٠ هـ ) أثراً متميزاً في بلوره علم الكلام بشكل جديد .

و نحن نقف اليوم أمام طود شامخ من أعلام الإمامية ، ألا وهو :

علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي ، الشريف المرتضى قدس سره :

نقف أمامه بكل تجلّ وإكبار لما بذله في الذبّ عن العقيدة بكتبه الكلامية العديدة كالشافى ، والذخيره ، وتنزيه الأنبياء والأئمة ، وجمل العلم والعمل ، والمقنع فى الغيبة ، وغيرها كثير ...

ويكفيه فخراً أن يكون تلميذاً للشيخ المفيد ، ويكفيه عزّاً أن يكون شيخ الطائفة الطوسي وسلاح الديلمي وأبو الصلاح الحلبي والكراچكى وغيرهم من الجهابذه من المتخرّجين على يديه .

وهو قدس سره أشهر من أن يعرّف ، إذ لا تكاد تجد مصدراً من مصادر التاريخ والتراجم خالياً من ترجمته ، وقد كفانا أصحابها ذلك ، فتفصيلها مرهون بمطائنها .

### المقنع فى الغيبة :

هو من خيره وأنفس ما كتب فى هذا الموضوع بالرغم من صغر حجمه ، إذ

لم يسبقه أحد إلى الكتابه بهذا النسق والأسلوب (١)، صنّفه على طريقه ( فإن قيل ... قلنا ) فجاء قوى الحجّه ، متين السبك ، دحض فيه شبهات المخالفين ، وأثبت غيّبه الإمام المهدي عليه السلام وعللها وأسبابها والحكمه الإلهيه التي اقتضتها.

ثم أتبع \_ رضوان الله عليه \_ الكتابَ بكتاب مكمل لمطالبه ، بحث فيه عن علاقه الإمام الغائب المنتظر عليه السلام بأوليائه أثناء الغيّبه ، وكيفيّه تعامل شيعته معه أثناءها ، مجيباً على كل التساؤلات خلال تلك البحوث.

ذكره له النجاشي \_ المتوفّى سنه ٤٥٠ هـ في رجاله (٢) ، وذكره له أيضاً تلميذه شيخ الطائفه الطوسي في فهرسته (٣) ، وتابعه على ذلك ياقوت الحموي عند إيراده ترجمته (٤) ، و من ثمّ ذكره له كل من أورد قائمه مؤلّفاته المفصّله في ترجمته.

### أهمّيه الكتاب:

تظهر أهميه الكتاب ومنزلته الرفيعه إذا علمنا أنّ شيخ الطائفه الطوسي قدس سره قد أورد مقاطع كبيره ومهمّه منه \_ تاره بالنصّ وأخرى بإيجاز واختصار \_ وضمنّها كتابه « الغيّبه » في « فصل في الكلام في الغيّبه » تراها مبثوثة فيه ، منسوبه إليه من دون التصريح باسم « المقنع ».

ص: ١٢

---

١-١. قال الشريف المرتضى عن كتابه هذا في أوّل كتاب الزيادة المكمله الملحق به : « ثم استأنفنا في ( المقنع ) طريقه غريبه لم نسبق إليها » أنظر ص ٢٢٠ من هذه الطبعه.

٢-٢. رجال النجاشي : ٢٧١.

٣-٣. الفهرست : ٩٩.

٤-٤. معجم الأدباء ١٣ / ١٤٨.

ثمّ كانت هذه النقول ضمن ما نقله شيخ الإسلام العلامة المجلسي \_ المتوفى سنة ١١١٠ هـ عن كتاب « الغيبة » للشيخ الطوسي ، وأودعه في موسوعته « بحار الأنوار » في الجزء ٥١ / ١٦٧ باب ١٢ ، في ذكر الأدلّة التي ذكرها شيخ الطائفة رحمه الله على إثبات الغيبة.

هذا ، وإن العلامة المجلسي قدس سره كان قد ذكر كتاب « المقنع في الغيبة » ضمن مصادر كتابه « بحار الأنوار » أثناء تعداده لها في مقدمته في ج ١ / ١١ ، إلا أنني لم أعثر على ما صرح بنقله عنه مباشرة ، بالرغم من تفحصي في ( البحار ) قدر المستطاع ! وعليه : يصبح الكتاب أحد مصادر « بحار الأنوار » بالواسطه ، لا مباشرة.

كما نقل أمين الإسلام الشيخ الطبرسي \_ المتوفى سنة ٥٤٨ هـ مقاطع مهمّة من الكتاب \_ تارةً بالنصّ وأخرى بإيجاز وأختصار أيضاً \_ وأودعها في كتابه « إعلام الوري بأعلام الهدى » من المسألة الأولى حتى المسألة الخامسة ، من الباب الخامس ، تحت عنوان : « في ذكر مسائل يسأل عنها أهل الخلاف في غيبه صاحب الزمان عليه السلام ... ».

ولم يصرّح أيضاً باسم « المقنع » وإن صرّح بنقلها عن الشريف المرتضى .

فاهتمام هؤلاء الاعلام بإيراد مقاطع مهمه أو اقتباسهم منه في مصنّفاتهم ، دليل على إخبارتهم بتقدّم الشريف المرتضى وسبقه في هذا الميدان.

وفيما يلي ثبتّ يبيّن مقدار نقول الشيخين الطوسي والطبرسي ٠ في كتابيهما من كتاب « المقنع » :

١ \_ من جمله : « ثم يقال للمخالف في الغَيْبِ ... » ص ٤٢.

إلى نهايه جمله : « وأَنَّهُ لا يفعل القبيح » ص ٤٧.

نقلت باختلاف يسير واختصار في بعض المواضع من ص ٨٦ \_ ٨٨.

٢ \_ من جمله : « أمَّا سبب الغَيْبِ » ص ٥٢.

إلى نهايه جمله : « غَيْبِ إمام الزمان عليه السلام » ص ٥٤.

نقلت باختصار من ص ٩٠ \_ ٩١.

٣ \_ من جمله : « فأَمَّا التفرقه ... » ص ٥٤.

إلى نهايه جمله : « لولا قلّه التأمل » ص ٥٥.

نقلت باختلاف يسير من ص ٩٢ \_ ٩٣.

٤ \_ فقره : « على أَن هذا ينقلب ... إذا اقتضت المصلحه ذلك » ص ٥٦ \_ ٥٧.

نقلت باختلاف يسير في ص ٩٣.

٥ \_ من جمله : « فَإِن قيل : فالحدود في حال ... » ص ٥٨.

إلى نهايه جمله : « قيل لهم مثله » ص ٥٩.

نقلت باختلاف يسير في ص ٩٤.

٦ \_ من جمله : « فَإِن قيل : كيف السبيل ... » ص ٥٩.

إلى نهايه جمله : « والاستسلام للحقّ » ص ٦٨.

نقلت باختلاف يسير في ص ٩٥ \_ ١٠٢.

٧ \_ من جمله : « فَإِن قيل : فيجب على

نقلت باختلاف يسير في ص ١٠٢ -

ص: ١٤

هذا ... « ص ٦٩.

إلى نهايه جمله : « مجراه فى الكبر والعظم » ص ٧٠.

١٠٣.

المقنع

إعلام الورى

١ \_ من جمله : « إن العقل قد دلّ ... » ص ٣٤.

إلى نهايه جمله : « ... لا تبقى شبهه فيها » ص ٣٥.

نقلت باختلاف يسير فى ص ٤٦٦.

٢ \_ من جمله : « فأما الكلام فى عله الغيبه ... » ص ٤١.

إلى نهايه جمله : « فهو فضل منّا » ص ٤٢.

نقلت باختلاف يسير من ص ٤٦٦ \_ ٤٦٧.

٣ \_ من جمله : « مجرى من سألنا ... » ص ٤٦.

إلى نهايه جمله : « ... وإن لم نعلمه مفضلاً » ص ٤٦ أيضاً.

نقلت باختلاف يسير فى ص ٤٦٧.

٤ \_ من جمله : « فإن قيل : أى فرق ... » ص ٥٥.

إلى نهايه جمله : « بعضاً إلى أفعاله » ص ٥٦.

نقلت باختلاف يسير من ص ٤٦٨ \_ ٤٦٩ تحت عنوان « مسأله ثانيه ».

٥ \_ من جمله : « فإن قيل : فالحدود فى حال ... » ص ٥٨.

إلى نهايه : « ... قيل لهم مثله » ص ٥٩.

نقلت باختلاف يسير فى ص ٤٦٩ تحت عنوان « مسأله ثالثه ».





٦ \_ جمله : « فإن قيل : كيف السبيل » ص ٥٩.

إلى نهايه الجواب عنها.

نقلت باختلاف يسير من ص ٤٦٩ \_ ٤٧٠ تحت عنوان « مسأله رابعه ».

٧ \_ جمله : « فإن قيل : إذا كانت العله » ص ٦١.

والجواب عنها.

نقلت ملخصه من ص ٤٧٠ \_ ٤٧٢ تحت عنوان « مسأله خامسه ».

### سبب تأليف الكتاب وزمانه :

قال السيد الأجل المرتضى قدس سره فى أول كتابه هذا : « جرى فى مجلس الوزير السيد \_ أطال الله فى العز الدائم بقاءه ، وكتب حساده وأعداءه \_ كلام فى غيبه صاحب الزمان ... ودعانى ذلك إلى إملاء كلام وجيز فيها ... ».

ثم قال \_ قدس سره بعد قليل : « وأرى من سبق هذه الحضرة العالیه \_ أدام الله أيامها \_ إلى أبكار المعانى ... ».

ولهذا وذاك جاء فى الذريعه ٢٢ / ١٢٣ : « ... وقال شيخنا النورى : كتبه السيد المرتضى للوزير المغربى ».

ثم قال الشيخ آقا بزرك الطهرانى : « والوزير المغربى هو أبو الحسن على بن الحسين بن على بن هارون بن عبد العزيز الأراجنى ، كما يظهر من النجاشى فى ترجمه جدّه الأعلى هارون بن عبد العزيز » (١).

ثم إن الشريف المرتضى قدس سره ألف كتابه هذا بعد كتابيه « الشافى فى الإمامه » و « تنزيه الأنبياء والائمّه » حيث أحال فى أوله وفى مواضع أخرى منه إليهما.

ص: ١٦

---

١-١. أنظر : الذريعه ٢٢ / ١٢٣ ، ورجال النجاشى : ٤٣٩ رقم ١١٨٣.

لم يقدر لهذا الكتاب أن يرى النور من قبل إلا على صفحات « تراثنا » في طبعته هذه التي بين يديك عزيزى القارئ.

أما احتمال كونه مطبوعاً ببغداد من قبل فى « سلسله نفايس المخطوطات » وبعد ذلك فى المجموعه الثانيه من « رسائل الشريف المرتضى » (١) فمردود بأمرين :

أولهما : أن بدايات نسخ كتابنا هذا لا تتفق مع بدايه الرساله المنشوره المذكوره آنفاً ، فى حين أن هذه النسخ تتفق مع ما ذكره الشيخ آقا بزرك الطهرانى رحمه الله حينما عرّف كتاب « المقنع فى الغيبه » فى الذريعه ١٢٣ \_ ١٢٤ / ٢٢ مستنداً فى ذلك على النسخه التى رآها فى خزانه الحاجّ على محمد منضمّه إلى نسخه « الآدب الدينيه ».

ثانيهما : أن الرساله المطبوعه سابقاً \_ والتي لا- تتجاوز الستّ صفحات \_ لم تعالج من الشبهات والمسائل المتعلّقه بالغيبه ما عالجه كاتبها هذا ، فقد استوفى كتابنا كلّ جوانب البحث بدقّه شامله وسعه أفق ، وهو ما يوحى به اسم الكتاب أيضاً بخلاف تلك.

\* \* \*

ص: ١٧

---

١ - ١. أنظر : مقدّمه تحقيق كتاب « الذخيره للمرتضى أيضاً ، ص ٥٦ تسلسل ١١٤ ، والمجموعه الثانيه من رسائل الشريف المرتضى : ٢٩٣ \_ ٢٩٨.

اعتمدت في تحقيق الكتاب على النسخ التاليه ، مرتبه حسب أسبقية حصولي عليها :

١ \_ النسخه المحفوظه في المكتبه المركزيه لجامعه طهران ، برقم ٨٢٧٢ ، مذكوره في فهرسها ١٧ / ٩٥ ، تاريخ الانتهاء ، من نسخها ٨ شعبان ١٠٧٠ هـ ، بخط إبراهيم بن محمد الحرفوشي ؛ وهي ضمن مجموعه كتب الأستاذ الشيخ محمد عبده البروجردى المهداه إلى مكتبه جامعه طهران ، وهي أكمل النسخ المعتمده ، إذ اشتملت على كامل كتاب « المقنع في الغيبه » ، مع تمام كتاب الزيادة المكمله للمقنع إلا الورقه الأخيره منه ؛ وهي بقياس ١٥ × ٩ / ٥ سم.

ورمزت لها ب « أ ».

٢ \_ النسخه المحفوظه في مكتبه مجلس الشورى الإسلامى فى طهران ، ضمن المجموعه المرقمه ١٣١٧٤ ، ولا تحتوى هذه النسخه إلا على جزء من كتاب « المقنع » من أوله إلى منتصفه تقريباً ، وسقطت منها الأوراق الأخيره ، وفى ضمن الموجود منها خروم متعدده فى أثنائها ؛ وهي بقياس ١٤ / ٥ × ٩ سم.

ورمزت لها ب « ب ».

٣ \_ النسخه المحفوظه فى مكتبه مجلس الشورى الإسلامى فى طهران أيضاً ، وهي بأول المجموعه المرقمه ٥٣٩٢ ، مذكوره فى فهرسها ١٦ / ٢٩٩ ، وقد سقط من أولها مقدار ورقه كامله ومن آخرها ورقه واحده أيضاً ، وهي بهذا ضمت كامل كتاب « المقنع » وكتاب الزيادة المكمله له بكامله أيضاً إلا النقص المذكور آنفاً ؛ وهي بقياس ١٤ × ٧ / ٥ سم.

ورمزت لها ب « ج ».

٤ \_ نسخه كامله من كتاب الزيادة المكمله ، محفوظه فى مكتبه آيه الله المرعشى العامه فى قم ، بخط محمّد بن إبراهيم بن عيسى البحرانى الأوالى ، من مخطوطات القرن العاشر الهجرى ، وهى من المخطوطات التى لم تفهرس بعد ، ولهذا لم أستطع الحصول على مصوّرتها كالنسخ السابقه ، وإنما تمت مقابلتها ومعارضتها فى المكتبه المذكوره مع نسختى « كتاب الزيادة المكمله » المذكورتين آنفاً \_ « أ » و « ج » \_ وتمّ إكمال نقصهما منها.

ورمزت لها ب « م ».

منهج العمل :

مما سبق يتضح أنه لم تسلم نسخه من النسخ المذكوره من سقوط ورقه أو أوراق منها ، مضافاً إلى ذلك ما وقع فيها من أسقاط أو خروم تخلّلتها ، وما ابتليت به من التصحيقات والتحريفات ، كإعجام بعض الحروف وهو ممّا لا يحتاج إلى إعجام أو العكس ، أو تأنيث وتذكير بعض الأفعال ... وما شابه.

لذلك لم أعتد إحداهما كنسخه أصل رئيسه ، بل اعتمدت طريقه التلفيق فيما بينها ، لتخرج منها نسخه كامله تامه تبرز مطالب الكتاب بشكل واضح ، تلافياً للنقص الحاصل فى النسخ كلّها من هنا أو هناك.

وأثبت فى الهامش اختلافات النسخ المهمه أو التى لها وجه ، دون غيرها ممّا قد أصلحته.

كما أدرجت فى الهامش بعض التعليقات الضرورية ، توضيحاً لبعض مطالب أو كلمات المتن.

ووزعت نصّ الكتاب بما يتناسب مع مطالبه الكلاميه العاليه ، لإظهارها بشكل واضح ، لكى يسهل على القارئ متابعتها وفهمها.

ص: ١٩

ثم أضفت عناوين رئيسه بين فقرات الكتاب زياده فى توضيح مطالبه وسهوله تمييزها عن بعضها ، وجعلتها بين معقوفين [ ] .

شكر وثناء :

أرى لزاماً علىّ أن أشكر كلّ من اسدى إلىّ معروفاً بتهيئته مصوّرات النسخ أو قراءه الكتاب وإبداء الملاحظات العلميه المهمه حوله ، لكى يخرج بأفضل صورته ممكنه .

وأخصّ بالشكر المتواتر سماحه المحقّق الخبير العلامه السيد عبد العزيز الطباطبائى ، إذ ادلّنى أولاً على نسخ الكتاب المخطوطه ، وسعى فى تصوير بعضها ، وثانياً لفضله وتكرّمه علىّ بتجشّمه عناء مقابله نسخه « كتاب الزيادة المكمله » المذكوره برقم ٤ آنفاً ، فى مكتبه آيه الله المرعشى العامه ، وتثبيت اختلافاتها مع بقيه النسخ ، إذ إنّ الوصول إلى المخطوطات التى لم تتم فهرستها بعدُ يعدّ من المستحيلات ، إلّا لمن هو أهله ، وسماحته من أهله ، فكانت هذه إحدى أياديه البيضاء على التراث الشيعى المظلوم ، حفظ الله سماحه السيد الطباطبائى ورعاه لإحياء أمرهم عليهم السلام .

وكذا أشكر مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، لتيسيرها نشر الكتاب على صفحات « تراثنا » الغراء .

حيا الله العاملين على إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام ووقفهم لبثّ علومهم ونشر معارفهم .

وختاماً :

لا أدعى الكمال فى عملى هذا ، فهو محاوله عسى الله أن ينفع بها ، وما هى

ص : ٢٠

إلّا أوراق متواضعه أرفعها إلى مقام الناحيه المقدّسه المحفوفه بالجلال والقدس ، عسى أن تنفعنى فى يوم لا ينفع نفساً إيمانها  
لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً.

والحمد لله أولاً وآخراً.

ذكرى مولد الإمام على الهادى عليه السلام

١٥ / ١ / ١٤١٢ هـ

محمّد على الحكيم

ص: ٢١

## نماذج مصوّره من النسخ المعتمده فى التحقيق

□

ص: ٢٢



















بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، سيدنا محمد وآله الطاهرين.

جرى في مجلس الوزير السيد \_ أطال الله في العزّ الدائم بقاءه ، وكبت (١) حسّاده وأعداءه \_ كلام (٢) في غيبه ( صاحب الزمان ) (٣) ألّمّتْ بأطرافه ؛ لأنّ الحال لم تقتض الاستقصاء والاستيفاء ، ودعاني ذلك إلى إملاء كلام وجيز فيها يُطلّع به على سرّ هذه المسأله ، ويحسم مادّه الشبهه المعترضه فيها ، وإن كنتُ قد أودعتُ الكتاب الشافي في الإمامه وكتابي في تنزيه الأنبياء والأئمّه عليهم السلام من الكلام في الغيبه (٤) ما فيه كفايه

ص: ٣١

---

١- (١) جاء في هامش « ب » ما نصه :

٢- ٢. جاء في هامش « ب » ما نصّه : فاعل جرى.

٣- ٣. في « ب » : الإمام.

٤- ٤. الشافي ١ / ٤٤ \_ ٥٤ ، تنزيه الأنبياء والأئمّه : ١٨٠.



وهدايه لمن أنصف من نفسه وانقاد لإلزام الحجّه ، ولم يَحْرِ تَحْيُر [أ] عانداً عن المحجّه (١).

فأولى الأمور وأهمّها : عرضُ الجواهر على منتقدها ، والمعاني على السريع إلى إدراكها ، الغائص بناقب فطنته إلى أعماقها ، فطالما أحرص عن علم ، وأسكت عن حجّه ، عَدمٌ من يُعرض عليه ، وفقدٌ من تُهدى إليه ، وما متكلّف (٢) نظماً أو نثراً عند من لا يميّز بين السابق واللاحق (٣) والمجلى والمصلى (٤) إلا كمن خاطب جماداً أو حاور مواتاً (٥).

وأرى من سبّق هذه الحضرة العالیه \_ أدام الله أيامها \_ إلى أبكار المعاني ، واستخراجها من غوامضها ، وتصفيتها من شوائبها ، وترتيبها في أماكنها ، ما ينتج (٦) الأفكار العقيمه ، ويذكي (٧) القلوب البليده ، ويحلّي

ص : ٣٢

١- (٥) ما أثبتناه هو الأنسب معنئ ، ويمكن أن تقرأ العبارة هكذا :

٢-٢. من هنا تبدأ نسخه « ج ».

٣-٣. السابق : هو الذي يسبق من الخيل ( لسان العرب ١٠ / ١٥١ \_ سبق ).

٤-٤. المُجَلَّى : السابق الأول من الخيل. والمُصَلَّى : السابق الثاني منها ( لسان العرب ١٤ / ٤. صلا ).

٥-٥. في « ب » : جاور مواتاً.

٦-٦. في « ب » : سنح. وسنح لي رأئ في كذا : عرض لي أو تيسر. ( الصحاح ١ / ٦. لسان العرب ٢ / ٤٩١ \_ سنح ).

٧-٧. في « أ » و « ب » : يزكى.

العلوم والآداب في أفواه من أمّرت (١) في لهواته (٢) ، وشحطت (٣) عن خطواته ، وشقّ عليه ارتقاؤها واعتلاؤها.

فصار أكبر حظّ العالم والأديب وأسعد أحواله أن تُرضى منه فضيله اكتسبها ومنقبه دأب لها ، وأن ينتقدها عليه ناقد الفضائل (٤) فلا يبهرجها (٥) ويزيفها ، وأن تنفق في السوق التي لا ينفق فيها إلا الثمين (٦) ولا يكسد فيها إلا المهين.

ونسأل الله تعالى في هذه النعمة الدوام ، فهي أكبر وأوفر من الاستضافه إليها والاستظهار بغيرها ، وهو وليّ الإجابة برحمته.

وإنّي لأرى من اعتقاد مخالفينا : « صعوبه الكلام في الغيبه (٧) وسهولته علينا (٨) ، وقوّته في جهتهم ، وضعفه من جهتنا » عجباً !

والامر بالصدّ من ذلك وعكسه عند التأمل الصحيح ، لأنّ الغيبه فرع لأصول متقدّمه ، فإن صحّت تلك الأصول بأدلتها ، وتقرّرت بحجّتها ، فالكلام في الغيبه أسهل شيء وأقربه وأوضحه ، لأنّها تبتنى على

ص: ٣٣

١-١. أمّر ، كمّر ، فعلّ من المراره \_ ضدّ الحلاوه \_ ؛ أنظر : لسان العرب ١٦٦ / ٥ \_ مرر.

٢-٢. اللّهوات ، جمع اللّهاه. وهي الهنّه المطبقه في أقصى سقف الفم. ( الصحاح ٢ / ٦ . لسان العرب ١٥ / ٢٦١ \_ ٢٦٢ \_ لها ).

٣-٣. الشحطُ : البُعْدُ. ( الصحاح ٣ / ٣ . لسان العرب ٧ / ٣٢٧ \_ شحط ).

٤-٤. في « ج » : للفضائل.

٥-٥. البهْرَجُ : الباطل والردىء من الشيء ( الصحاح ١ / ٣٠٠ \_ بهرج ).

٦-٦. في « ب » : اليمين.

٧-٧. أى من جهه اعتقادهم بعدمها.

٨-٨. كذا عبارته في النسخ الثلاث ، وفي « رساله في غيبه الحجّه » المطبوعه في المجموعه الثانيه من رسائل الشريف المرتضى

، ص ٢٩٣ ، هكذا : فإنّ المخالفين لنا في الاعتقاد ، يتوهّمون صعوبه الكلام علينا في الغيبه وسهولته عليهم ، ...

تلك الأصول وتترتب عليها ، فيزول الإشكال.

وإن كانت تلك الأصول غير صحيحة ولا- ثابتة ، فلا- معنى للكلام في الغيبة قبل إحكام أصولها ، فالكلام فيها من غير تمهيد تلك الأصول عبثٌ وسفَه.

فإن كان المخالف لنا يستصعب (١) ويستبعد الكلام في الغيبة قبل الكلام في وجوب الإمامة في كل عصر وصفات الإمام ، فلا شك في أنه صعب ، بل معوز متعذر لا يحصل منه إلا على السراب.

وإن كان ( له مستصعباً ) (٢) مع تمهيد تلك الأصول وثبوتها ، فلا صعوبه ولا شبهه ، فإن الأمر ينساق سَوْقاً إلى الغيبة ضرورة إذا تقررت أصول الإمامة.

## ٢- إعلان موضوعان للغيبة : الإمامة ، والعصمة

وبيان هذه الجملة :

إنّ العقل قد دلّ على وجوب الإمامة ، وإن كلّ زمان \_ كُلف فيه المكلفون الذين يجوز منهم القبيح (٣) والحسن ، والطاعة والمعصية \_ لا يخلو من إمام ، وأنّ خلوه من إمام إخلال بتمكينهم ، وقادح في حسن تكليفهم.

ثم دلّ العقل على أنّ ذلك الإمام لا بُدّ من كونه معصوماً من الخطأ

ص: ٣٤

١- ١. في « أ » و « ب » : يستضعف.

٢- ٢. في « ج » : يستصعبها.

٣- ٣. في « أ » : القبيح.

والزلل ، مأموناً منه فُعل كل قبيح.

وليس بعد ثبوت هذين الأصلين ( إلا إمامه ) (١) من تُشير الإمامية إلى إمامته ، فإنّ الصفة التي دلّ العقل على وجوبها لا توجد إلا فيه ، ويتعرّى منها كلُّ من تُدعى له الإمامه سواه ، وتنساق الغيبة بهذا سوقاً حتى لا تبقى شبهه فيها.

وهذه الطريقة أوضح ما اعتمد عليه في ثبوت إمامه صاحب الزمان ، وأبعد من الشبهه.

فإنّ النقل بذلك وإن كان في الشيعة فاشياً ، والتواتر به ظاهراً ، ومجيؤه من كلّ طريق معلوماً ، فكلّ ذلك يمكن دفعه وإدخال الشبهه ( فيه ، التي يحتاج ) في حلّها إلى ضروب من التكليف.

والطريقة التي أوضحناها (٢) بعيده من الشبهات ، قريبه من الأفهام.

وبقى أن ندلّ على صحه الأصلين اللذين ذكرناهما :

### ٣- أصل وجوب الإمامه

أما الذي يدلّ على وجوب الإمامه في كلّ زمان : فهو مبنيٌّ على الضروره ، ومركوز في العقول الصحيحه ، فإنّا نعلم علماً \_ لا طريق للشكّ عليه ولا مجال \_ أنّ وجود الرئيس المطاع المهيب مدبراً و (٣) متصرفاً أردع عن

ص: ٣٥

١- ١. في « أ » : إمامه إلا.

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « ب ».

٣- ٣. في « ب » و « ج » : أو.

القيح وأدعى إلى الحَسَن ، وأنَّ التَّهارج بين الناس والتَّباغى إمَّا أن يرتفع عند وجود مَنْ هذه صفته من الرؤساء ، أو يقل وينزر ، وأنَّ الناس عند الإهمال وفَقْدِ الرؤساء وَعَدَمِ الكبراء يتتبعون في القبيح وتفسد أحوالهم وينحلُّ (١) نظامهم.

وهذا أظهر وأشهر من أن يُدلَّ عليه ، والإشارة فيه كافية (٢).

وما يُسأل عن هذا الدليل من الأسئلة قد استقصيناه وأحكمناه في الكتاب الشافي (٣) فليُرجع فيه إليه عند الحاجة.

#### ٤- أصل وجوب العصمه

( وأما الذي يدلُّ على وجوب عصمه الإمام ) (٤) فهو : أنَّ علَّةَ الحاجه إلى الإمام هي أن يكون لطفاً للرعيه في الامتناع من القبيح وفعل الواجب على ما اعتمدناه ونبهنا عليه.

فلا يخلو من أن تكون علَّةَ الحاجه إليه ثابتة فيه ، أو تكون مرتفعه عنه.

فإنَّ كانت موجوده فيه فيجب أن يَحْتَاجَ إلى إمام كما أحتيج إليه ؛ لأنَّ علَّةَ الحاجه لا يجوز أن تقتضيها في موضع دون آخر ؛ لأنَّ ذلك ينقض كونها علَّةً :

ص: ٣٦

١- ١. في « ب » : يخلُّ.

٢- ٢. في « ب » : كفايه.

٣- ٣. الشافي ١ / ٥٥ \_ ٧١.

٤- ٤. ما بين القوسين سقط من « ب ».

والقولُ في إمامِهِ (١) كالقول فيه في القسمة التي ذكرناها.

وهذا يقتضى إما الوقوف على إمامٍ ترتفع عنه علّةُ الحاجة ، أو وجود أئمّه لا نهايه لهم وهو محالٌ.

فلم يبق بعد هذا إلا أنّ علّةُ الحاجة إليه مفقوده فيه ، ولن يكون ذلك إلا وهو معصوم ولا يجوز عليه فعل القبيح (٢).

والمسائل \_ أيضاً \_ على هذا الدليل مستقصى جوابها بحيث تقدّمت الإشارة إليه (٣).

## ٥- بناء الغيبة على الأصلين المتقدمين ، والفرق الشيعيه البائده

وإذا ثبت هذان الأصلان : فلا بُدّ من إمامه صاحب الزمان بعينه.

ثم لا بُدّ \_ مع فقد تصرّفه وظهوره \_ من القول بغيّبه.

فإن قيل : كيف تدعون أنّ ثبوت الأصلين اللذين ذكرتموهما يثبت إمامه صاحبكم بعينه ، ويجب القول بغيّبه؟! وفي الشيعة الإماميّة \_ أيضاً \_ من يدعى إمامه من له الصفتان اللتان ذكرتموهما وإن خالفكم في إمامه صاحبكم؟!!

كالكيسانيه (٤) : القائلين بإمامه محمّد بن الحنفية ، وأنّه صاحب

ص: ٣٧

١- ١. في « أ » و « ب » : إمامته.

٢- ٢. في « ج » : القبائح.

٣- ٣. الشافى ١ / ٥٣ - ٥٤.

٤- (٣٣) تفصيل أحوال هذه الفرقة تجدها في : فرق الشيعة : ٢٣ ، الفرق بين الفرق : ٢٣ و ٣٨ - ٣٩

الزمان ، وإنما (١) غاب في جبال رَضْوَى (٢) انتظاراً للفرصة وإمكانها ، كما تقولون في قائمكم (٣).

وكانا ووسيه (٤) : القائلين بأنَّ المهديَّ ( المنتظر أبو عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام .

ثمَّ الواقفه (٥) القائلين بأنَّ المهديَّ المنتظر (٦) موسى بن جعفر عليهما السلام!؟

قلنا : كلَّ مَنْ ذَكَرَتْ لَا يُلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُعْبَأُ بِخِلَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ ضَرُورَةً وَكَابَرَ مَشَاهِدَةً.

لأنَّ العلم بموت ابن الحنفيَّة كالعلم بموت أبيه وإخوته (٧) صلوات الله عليهم.

=====

٨. في « ج » : أخويه.

ص: ٣٨

---

١- رقم ١. الممل والنحل ١ / ١٤٧ وفي طبعه ١ / ١٣١.

٢- ٢. في « ب » : وأنه.

٣- ٣. رَضْوَى \_ بفتح أوله وسكون ثانيه \_ : جبل بالمدينه ، قال ابن السكِّيت : قفاه حجارة وبطنه غَوْرٌ يضربه الساحل . ( معجم البلدان ٣ / ٥١ ) .

٤- ٤. أثبت هذه الكلمه في نسخه « ب » في الهامش ، وفي المتن : صاحبكم.

٥- ٥. تفصيل أحوال هذه الفرقة تجدها في : فرق الشيعة : ٦٧ ، الفَرْق بين الفِرَق : ٦١ رقم ٥٧ ، الممل والنحل ١ / ١٦٦ وفي طبعه ١ / ١٤٨ .

٦- ٦. تفصيل أحوال هذه الفرقة تجدها في : فرق الشيعة : ٨٠ \_ ٨١ ، الفَرْق بين الفِرَق : ٦٣ رقم ٦١ وذكرها باسم : الموسويه ، الممل والنحل ١ / ١٦٩ وفي طبعه ١ / ١٥٠ وفي كليهما ضمن عنوان : الموسويه والمفضَّليه .

٧- ٧. ما بين القوسين سقط من « ب » .

وكذلك العلم بوفاه (١) الصادق عليه السلام كالعلم بوفاه أبيه محمّد عليه السلام .

والعلم بوفاه موسى عليه السلام كالعلم بوفاه كلّ متوفّي (٢) من آبائه وأجداده وأبنائه عليهم السلام .

فصارت موافقتهم فى صفات الإمام غير نافعه مع دفعهم الضروره وجحدهم العيان.

وليس يمكن أن يُدعى : أنّ الإماميّه القائلين بإمامه ابن الحسن عليهما السلام قد دفعوا \_ أيضاً \_ عياناً ، فى ادّعائهم ولاده من عِلْمٍ فَقْدُهُ وَأَنَّهُ لَمْ يُولَدْ !

وذلك أنّه لا ضروره فى نفى ولاده صاحبنا عليه السلام ، ولا عِلْمٍ ، بل (٣) ولا ظنّ صحيحاً.

ونفى ولاده الأولاد من الباب الذى لا يصحّ أن يُعلم ضروره ، فى موضع من المواضع ، وما يمكن أحداً أن يدعى فيمن لم يظهر له ولد ( أنّه يعلم ضروره أنّه لا ولد له ) (٤) وإنّما يرجع ذلك إلى الظنّ والأماره ، وأنّه لو كان له ولد لظهر أمره وعرف خبره .

وليس كذلك وفاه الموتى ، فإنّه من الباب الذى يصحّ أن يعلم ضروره حتى يزول الريب فيه .

ص : ٣٩

١- ١. فى « ب » : بموت .

٢- ٢. فى « ج » : متوفّي .

٣- ٣. فى « ب » : بلى .

٤- ٤. ما بين القوسين سقط من « ب » .



ألا ترى : أنّ من شاهدناه حيّاً متصرّفاً ، ثم رأيناه بعد ذلك صريعاً طريحاً ، فُقدت حركات عروقه وظهرت دلائل تغيّره وانتفاخه ،  
نعلم (١) يقيناً أنّه ميت .

ونفى وجود الأولاد بخلاف هذا الباب .

على أنّنا لو تجاوزنا \_ في الفصل (٢) بيننا وبين مَنْ ذكر في السؤال \_ عن دفع المعلوم ، لكان كلامنا واضحاً ؛ لأنّ جميع مَنْ (٣)  
ذكر من الفرق قد سقط خلافه بعدم عيّنه وخلوّ الزمان من قائل بمذهبه :

أمّا الكيسانيه فما رأينا قطّ منهم أحداً ، ولا عينٌ لهذا القول ولا أثر .

وكذلك الناوسيه .

وأما الواقفه فقد رأينا منهم نفرّاً شديداً جهّالاً لا يُعدّ مثلهم خلافاً ، ثمّ انتهى الأمر في زماننا هذا وما يليه إلى الفقد الكلّي ، حتى لا  
يوجد هذا المذهب \_ إنّ وجد \_ إلا في اثنين أو ثلاثة على صفه من قلّه الفطنه والغباوه يقطع بها على الخروج من التكليف ،  
فضلاً أن يجعل قولهم خلافاً يُعارض به الإماميه الذين طبّقوا البرّ والبحر والسهل والجبل في أقطار الأرض وأكنافها ، ويوجد فيهم  
(٤) من العلماء والمصنّفين الألوّف الكثيره .

ولا خلاف بيننا وبين مخالفينا في أنّ الإجماع إنّما يعتبر فيه الزمان الحاضر دون الماضي الغابر .

ص : ٤٠

---

١-١ . في « ب » : يُعلم . وفي « ج » : حُكم .

٢-٢ . في « ج » : الفضل .

٣-٣ . في « أ » و « ب » : ما .

٤-٤ . في « ج » : منهم .

## ٦- انحصار الإمام في الغائب

وإذا بطلت إمامه من أثبت له الإمامه بالاختيار والدعوه (١) في هذا الوقت لأجل فقد الصفه التي دلّ العقل عليها ( وبطل قول من راعى هذه الصفه في غير صاحبنا لشذوذه ) (٢) وانقراضه : فلا مندوحة عن مذهبنا ، ولا بُدّ من صحّته ، وإلا : خرج الحقّ عن جميع أقوال الأئمّه.

## ٧- عله الغيبه ، والجهل بها

فأما (٣) الكلام في عله الغيبه وسببها والوجه الذي يحسنها فواضح بعد تقرّر ما تقدّم من الأصول :

لأننا إذا علمنا بالسياقه التي ساق إليها الأصلان المتقرّران (٤) في العقل : أنّ الإمام ابنُ الحسن عليهما السلام دون غيره ، ورأيناه غائباً عن الأبصار : علمنا أنّه لم يغب \_ مع عصمته وتعيين فرض الإمامه فيه وعليه \_ إلا لسبب اقتضى ذلك ، ومصلحه استدعته ، وضروره قادت إليه \_ وإن لم يُعلم الوجه على التفصيل والتعيين \_ لأنّ ذلك ممّا لا يلزم علمه.

وجرى الكلام في الغيبه ووجهها وسببها \_ على التفصيل \_ مجرى العلم بمراد الله تعالى من الآيات المتشابهه في القرآن ، التي ظاهرها بخلاف ما

ص: ٤١

١- ١. في « ب » : والدعوى.

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « ب ».

٣- ٣. في « ب » : وأما.

٤- ٤. في « ج » : المقرّران.

دلت عليه العقول ، من جبرٍ أو تشبيهٍ أو غير ذلك.

فكما (١) أنا ومخالفينا لا نوجب العلم المفصل بوجه هذه الآيات وتأويلها ، بل نقول كُنَّا : إنا إذا علمنا حكمه الله تعالى ، وإنه لا يجوز أن يخبر بخلاف ما هو عليه من الصفات ، علمنا \_ على الجملة \_ أن لهذه الآيات وجوهاً صحيحة بخلاف ظاهرها تطابق مدلول أدله العقل ، وإن غاب عنَّا العلم بذلك مفضيلاً ، فإنه لا حاجة بنا إليه ، ويكفي العلم على سبيل الجملة بأن المراد بها خلاف الظاهر ، وأنه مطابق للعقل.

فكذلك لا يلزمنا ولا يتعين علينا العلم بسبب الغيبه ، والوجه في فقد ظهور الإمام على التفصيل والتعيين ، ويكفي في ذلك علم الجملة التي تقدم ذكرها ، فإن تكلفنا وتبرعنا بذكره فهو فضلٌ منا.

كما أنه من جماعتنا فضلٌ وتبرعٌ إذا تكلفنا ذكر وجوه المتشابه والأغراض فيه على التعيين.

## ٨- الجهل بحكمه الغيبه لا ينافيها

ثم يقال للمخالف في الغيبه : ( أتَجَوِّزُ أن يكونَ للغيبه ) (٢) وجهٌ صحيح اقتضاها ، ووجه من الحكمه استدعاها ، أم لا تُجَوِّزُ ذلك ؟

فإن قال : أنا لذلك مجوّز.

قيل له : فإذا كنت له مجوّراً فكيف جعلت وجود الغيبه دليلاً على أنه

ص: ٤٢

١- ١. في « أ » و « ب » : وكما.

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « ب ».

لا إمام فى الزمان ، مع تجوزك أن يكون للغيبه سبب لا ينافى وجود الإمام!؟

وهل تجرى فى ذلك إلا- مجرى مَنْ توصل بإيلام الأطفال إلى نفي حكمه الصانع تعالى ، وهو معترف بأنه يجوز أن يكون فى إيلاهم وجه صحيح لا ينافى الحكمه.

أو مجرى مَنْ توصل بظواهر الآيات المتشابهات إلى أنه تعالى مُشبه (١) للأجسام ، وخالق لأفعال العباد ، مع تجوزة أن يكون لهذه الآيات وجوه صحيحه لا تنافى العدل ، والتوحيد ، ونفى التشبيه.

وإن قال : لا أُجوز أن يكون للغيبه سبب صحيح موافق للحكمه ، وكيف أُجوز ذلك وأنا أجعل الغيبه دليلاً على نفي الإمام الذى تدعون غيبته!؟

قلنا : هذا تحجر منك شديد ، فيما لا يحاط بعلمه ولا يقطع على مثله.

فمن أين قلت : إنه لا يجوز أن يكون للغيبه سبب صحيح يقتضيها!؟

ومَنْ هذا الذى يحيط علماً بجميع الأسباب والأغراض حتى يقطع على انتفائها!؟

وما الفرق بينك وبين من قال : لا- يجوز أن يكون للآيات المتشابهات وجوه صحيحه تطابق أدله العقل ، ولا بيد من أن تكون على ما اقتضته ظواهرها!؟

ص: ٤٣

١- ١. فى « ب » : مشابه.

فإن قلت : الفرق بيني وبين مَنْ ذكرتم أنني أتمكّن من أن أذكر وجوه هذه الآيات المتشابهات ومعانيها الصحيحة ، وأنتم لا تتمكّنون من ذكر سبب صحيح للغيبه !

قلنا : هذه المعارضه إنّما وجهناها على مَنْ يقول : / (1) إنّ غير محتاج إلى العلم على التفصيل بوجوه الآيات المتشابهات وأغراضها ، وإنّ التعاطى لذكر هذه الوجوه فضل وتبرّع ، وإنّ الكفايه / واقعه بالعلم بحكمه القديم تعالى ، وإنّه لا يجوز أن يخبر عن نفسه بخلاف ما هو عليه .

والمعارضه على هذا المذهب لازمه .

## ٩- لزوم المحافظه على أصول البحث

فأما مَنْ جعلَ الفرق بين الأمرين ما حكيناه في السؤال من « تمكّنه من ذكر وجوه الآيات المتشابهات ، فإنّا لا نتمكن من ذلك » !

فجوابه أن يقال له : قد تركتُ \_ بما صرتَ إليه \_ مذاهبَ شيوخك وخرجت عمّا اعتمدوه ، وهو الصحيح الواضح اللائح .

وكفى بذلك عجزاً ونكولاً .

وإذا قنعت لنفسك بهذا الفرق \_ مع بطلانه و منافاته لأصول الشيوخ \_ كلنا عليك مثله ، وهو :

أنا نتمكن \_ أيضاً \_ أن نذكر في الغيبه الأسباب الصحيحه ، والأغراض الواضحه ، التي لا تنافي الحكمه ، ولا تخرج عن حدّها ،

ص : ٤٤

١-١ . من هنا سقط من « ب » .

وسنذكر ذلك فيما يأتي من الكلام \_ بمشيئه الله وعونه \_ فقد ساويناك وضاهيناك بعد أن نزلنا على اقتراحك وإن كان باطلاً.

ثم يقال له : كيف يجوز أن تجتمع صحته إمامه ابن الحسن عليهما السلام بما بيناه من سياقه الأصول العقلية إليها ، مع القول بأن الغيبة لا يجوز أن يكون لها سبب صحيح يقتضيها !؟

أوليس هذا تناقضاً ظاهراً ، وجارياً في الاستحالة مجرى اجتماع القول بالعدل والتوحيد مع القطع على أنه لا يجوز أن يكون للآيات \_ الواردة ظواهرها بما يخالف العدل والتوحيد \_ تأويل صحيح ، ومخرج سديد يطابق ما دل عليه العقل !؟

أولاً- تعلم : أن ما دل عليه العقل وقطع به على صحته يقود ويسوق إلى القطع على أن للآيات مخرجاً صحيحاً وتأويلاً للعقل مطابقاً ، وإن لم نحط علماً به ، كما يقود ويسوق إلى أن للغيبة وجوهاً وأسباباً صحيحة ، وإن لم نحط بعلمها !؟

### ١٠- تقدم الكلام في الأصول على الكلام في الفروع

فإن قال : ( أنا لا أسلم ) (١) ثبوت إمامه ابن الحسن وصحة طريقها ، ولو سلمت ذلك لما خالفت في الغيبة ، لكنني أجعل الغيبة \_ وأنه لا يجوز أن يكون لها سبب صحيح \_ طريقاً إلى نفي ما تدعونه من إمامه ابن الحسن.

ص: ٤٥

---

١- ١. في « أ » : لا نسلم.

قلنا: إذا لم تثبت لنا إمامه ابن الحسن عليهما السلام فلا كلام لنا في الغيبة؛ لأننا إنما نتكلم في سبب غيبه من ثبتت إمامته وعلم وجوده، والكلام في وجوه غيبه من ليس بموجود هذيان.

وإذا لم تسلّموا إمامه ابن الحسن، جعلنا الكلام معكم في صحّة إمامته، واشتغلنا بتثيتها وإيضاحها، فإذا زالت الشبهة فيها ساغ الكلام حينئذ في سبب الغيبة؛ وإن لم تثبت لنا إمامته وعجزنا عن الدلالة على صحّتها، فقد بطل قولنا بإمامه ابن الحسن عليهما السلام، واستغنى \_ معنا \_ عن كلفه الكلام في سبب الغيبة.

ويجرى هذا الموضع من الكلام مجرى من سألنا عن إيلام الأطفال، أو وجوه الآيات المتشابهات، وجهات المصالح في رمى الجمار، والطواف بالبيت، وما أشبه ذلك من العبادات على التفصيل والتعيين.

وإذا عوّلنا في الأمرين على حكمه القديم تعالى، وأنه لا يجوز أن يفعل قبيحاً، ولا يُبدّ من وجهٍ حُسن في جميع ما فعله، وإن جهلناه بعينه، وأنه تعالى لا يجوز أن يخبر بخلاف ما هو عليه، ولا يُبدّ \_ فيما ظاهره يقتضى خلاف ما هو تعالى عليه \_ من أن يكون له وجه صحيح، وإن لم نعلمه مفضلاً.

قال لنا: ومن سلّم لكم حكمه القديم، وأنه لا يفعل القبيح؟! وإنا إنما جعلنا (1) الكلام في سبب إيلام الأطفال ووجوه الآيات المتشابهات وغيرها طريقاً إلى نفي ما تدعونه من نفي القبيح عن أفعاله تعالى.

فكما أنّ جوابنا له: أنك إذا لم تسلّم حكمه القديم تعالى دللنا

ص: ٤٤

١-١. في «ج»: وأنا إنما جعلتُ.

عليها ، ولم يجر أن نتخطاها إلى الكلام في أسباب أفعاله.

فكذلك الجواب لمن كلمنا في الغيبه وهو لا يسلم إمامه صاحب الزمان وصحه أصولها.

## ١١- لا خيار في الاستدلال على الفروع قبل الأصول

فإن قيل : ألا كان السائل بالخيار بين أن يتكلم في إمامه ابن الحسن عليهما السلام ليعرف صحتها من فسادها ، وبين أن يتكلم في سبب الغيبه ، فإذا بان أنه لا سبب صحيحاً لها انكشف بذلك بطلان إمامته ؟

قلنا : لا- خيار في مثل ذلك ؛ لأن من شك في إمامه ابن الحسن عليهما السلام يجب أن يكون الكلام معه في نفس إمامته ، والتشاغل في جوابه بالدلاله عليها ، ولا يجوز مع هذا الشك \_ وقبل ثبوت هذه الإمامه \_ أن يتكلم (١) في سبب الغيبه ؛ لأن الكلام في الفروع لا يسوغ إلا بعد إحكام الأصول.

ألا ترى : أنه لا يجوز أن يتكلم في سبب إيلام الأطفال إلا بعد الدلاله على حكمته تعالى ، وأنه لا يفعل القبيح ، وكذلك القول في الآيات المتشابهات.

ولا خيار لنا في هذه المواضع.

ص : ٤٧

١- ١. في « ج » : تتكلم.



## ١٢- اعتماد شيوخ المعتزله على الطريقه السابقه

ومما يبين صحه / (١) هذه الطريقه ويوضّحها : أنّ الشيوخ كلّهم لَمَّا عَوَّلُوا \_ فى إبطال ما تدّعيه اليهود : من تأييد شرعهم و أنّه لا يُنسخ ما دام الليل والنهار ، على ما يرونه ، ويدّعون : أنّ موسى عليه السلام قال : « إنّ شريعته لا تنسخ » \_ على أنّ نبيّنا عليه وآله أفضل الصلاه والسلام \_ وقد قامت دلائل نبوّته ، ووضحت بيّنات صدقه \_ أكذبهم فى هذه الروايه ، وذكر أنّ شرعه ناسخ لكلّ شريعته تقدّمته.

سألوا (٢) نفوسهم \_ لليهود \_ فقالوا : أى فرق بين أن تجعلوا دليل النبوه مبطلاً- لخبرنا فى نفي النسخ للشرع ، وبين أن نجعل صحه الخبر بتأييد الشرع ، وأنّه لا ينسخ ، قاضياً على بطلان النبوه !؟

ولمّ نقلوننا عن الكلام فى الخبر وطرق صحته إلى الكلام فى معجز النبوه ، ولمّ يجوز أن نقلكم عن الكلام فى النبوه ومعجزها إلى الكلام فى الخبر وصحته !؟

أو ليس كلّ واحد من الأمرين إذا ثبت قضى على صاحبه !؟

فأجابوهم عن هذا السؤال ب : أنّ الكلام فى معجز النبوه أولى من الكلام فى طريق صحه الخبر ؛ لأنّ المعجز معلوم وجوده ضرورهً وهو القرآن ، ومعلوم صفته فى الإعجاز بطريق عقلي لا يمكن دخول الاحتمال فيه والتجاذب والتنازع.

ص : ٤٨

١- ١. إلى هنا ينتهى السقط فى « ب ».

٢- ٢. هذا متعلّق بجمله : « لَمَّا عَوَّلُوا ... » المارّه آنفاً.

وليس كذلك الخبر الذى تدّعونهُ ؛ لأنّ صحّته تستند إلى أمور غير معلومه ولا ظاهره ولا طريق إلى علمها ؛ لأنّ الكثره التى لا يجوز عليهم التواطؤ لا بُدّ من إثباتهم فى روايه هذا الخبر ، فى أصله وفرعه ، وفيما بيننا وبين موسى عليه السلام ، حتى يُقطع على أنّهم ما انقضوا فى وقت من الأوقات ولا قَلّوا ، وهذا مع بُعد العهد وتراخى الزمان محالٌ إدراكه والعلم بصحّته.

قضوا (١) حينئذٍ على أنّ الكلام فى معجز النبوه \_ حتى إذا صحّ ، قطع به على بطلان الخبر \_ أولى من الكلام فى الخبر والتشاغل به.

### ١٣- استعمال هذه الطريقه فى المجادلات بطريق أولى

وهذا الفرق يمكن أن يستعمل بيننا وبين مَنْ قال : كَلّمونى فى سبب إيلام الأطفال قبل الكلام فى حكمه القديم تعالى ، حتى إذا بانّ أنّه لا وجه يحسّن هذه الآلام بطلت الحكمه ، أو قال بمثله فى الآيات المتشابهات.

وبعدُ ، فإنّ حكمه القديم تعالى فى وجوب تقدّم الكلام فيها على أسباب الأفعال ، ووجوه تأويل الكلام ، بخلاف ما قد بيّنناه فى نسخ الشريعة ودلاله (٢) المعجز :

لأنّ حكمه القديم تعالى أصلٌ فى نفي القبيح (٣) عن أفعاله ،

ص : ٤٩

---

١-١. جواب جمله : « لَمَّا عَوَّلُوا ... » المارّه آنفأً.

٢-٢. فى « ب » : دلائل.

٣-٣. فى « أ » : النسخ. ويحتمل : القبح.

والأصل لا بُدَّ من تقدّمه لفرعه (١).

وليس كذلك الكلام في النبوه ( والخبر ؛ لأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه ، وإنما رجّح الشيخ الكلام في النبوه ) (٢) على الخبر ، وطريقه : من الوجه الذى ذكرناه ، وبينوا أنّ أحدهما محتمل مشبته ، والآخر واضح يمكن التوصل \_ بمجرد دليل العقل \_ إليه .

[ الكلام فى الإمامه أصل للغيبه ]

والكلام فى الغيبه مع الكلام فى إمامه صاحب الزمان عليه السلام يجرى \_ فى أنه أصل وفرع \_ بمجرى الكلام فى إيلاام الأطفال ، وتأويل المتشابه ، والكلام فى حكمه القديم تعالى ، فواجب تقدّم الكلام فى إمامته على الكلام فى سبب غيبته من حيث الأصل والفرع اللذان ذكرناهما فى سبب إيلاام الأطفال وغيره .

#### ١٤- مزيه فى استعمال هذه الطريقه فى بحث الغيبه

ثم يجب تقدّمه من وجه الترجيح والمزيه على ما ذكره الشيخ فى الفرق بين الكلام فى النبوه والكلام فى طريق خبر نفى النسخ؛ لأنه من المعلوم .

ص : ٥٠

١- ١. اللام هنا بمعنى « عن » .

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « ب » ، والعباره فيها هكذا : « وليس كذلك الكلام فى النبوه فى الغيبه مع الكلام ... » .

لأنَّ الكلام في سبب الغَيْبه ووجهها ، فيه من الاحتمال والتجاذب ما ليس في الطريقه التي ذكرناها في إمامه ابن الحسن عليهما السلام ؛ لأنها مبنيّه على اعتبار العقل وسبر ما يقتضيه ، وهذا بيّن لمن تأمله.

[ التأكيد على المحافظه على المنهج الموضوعي للبحث ]

وبعد ، فلا تنسوا ما لا يزال شيوخكم يعتمدونه ، من ردّ المشتبه من الأمور إلى واضحها ، وبناء المحتمل منها على ما لا يحتمل ، والقضاء بالواضح على الخفي ، حتّى أنّهم يستعملون ذلك ويفزعون إليه في أصول الدين وفروعه فيما طريقه العقل وفيما طريقه الشرع ، فكيف تمنعوننا في الغَيْبه خاصّه ما هو دأبكم (1) ودينكم ، وعليه اعتمادكم واعتضادكم !؟

ولولا- خوف التطويل لأشرنا إلى المواضع والمسائل التي تعولون فيها على هذه الطريقه ، وهي كثيره؛ فلا تنقضوا \_ بدفعنا في الغَيْبه عن النهج الذي سلكناه \_ أصولكم بفروعكم ، ولا تبلغوا في العصبيّه إلى الحدّ الذي لا يخفى على أحد.

## ١٥- بيان حكمه الغَيْبه عند المصنّف

وإذا كنّا قد وَعَدْنَا بأن نتبرّع بذكر سبب الغَيْبه على التفصيل ، وإنّ

ص: ٥١

١- ١. في « أ » : دليلكم.

كان لا يلزمنا ، ولا يُخَلَّ (١) الإضرابُ عن ذكره بصحَّه مذهبنا ، فنحن نفعل ذلك ونتبعه بالأسئله التي تُسأل عليه ونجيب عنها .  
فإن كان كلُّ هذا فضلاً منا ، اعتمدناه استظهاراً في الحجّه ، وإلاّ فالتمسك بالجملة المتقدّمه مُعْنٍ كافٍ .

## ١٦- الاستتار من الظلمه هو سبب الغيبه

[ الغيبه استتاراً من الظلمه ]

أمّا سبب الغيبه فهو : إخافه الظالمين له عليه السلام ، وقبضهم يده عن التصرّف فيما جعل إليه التصرّف والتدبير له ؛ لأنّ الإمام إنّما ينتفع به إذا كان ممكناً ، مطاعاً ، مُخَلَّي بينه وبين أغراضه ، ليقوم الجناه ، ويحارب البغاه ، ويقوم الحدود ، ويسدّ الثغور ، وينصف المظلوم من الظالم ، وكلّ هذا لا- يتمّ إلاّ- مع التمكين ، فإذا حيل بينه وبين مراده سقط عنه فرض القيام بالإمامه ، فإذا خاف على نفسه وجبت غيبته ولزم استتاره .

ومنّ هذا الذي يُلزم خائفاً \_ أعداؤه (٢) عليه ، وهم حنقون \_ أن يظهر لهم وأن يبرز بينهم !؟

والتحرّز من المضارّ واجبٌ عقلاً وسمعاً .

وقد استتر النبيّ صلى الله عليه وآله في الشعب مرّه ، وأخرى في الغار ، ولا وجه لذلك إلاّ الخوف من المضارّ الواصله إليه .

ص : ٥٢

١- ١. في « أ » و « ب » : يحلّ .

٢- ٢. في « ج » : أعداءه .

## ١٧- التفرقة بين استتار النبي والإمام في أداء المهمّة والحاجه إليه

فإن قيل : النبي صلى الله عليه و آله (١) ما استتر عن قومه إلا بعد أدائه إليهم ما وجب أدائه ، ولم تتعلّق بهم إليه حاجه ، وقولكم في الإمام بخلاف ذلك.

ولأنّ استتاره صلى الله عليه و آله (٢) ما تطاول ولا تمادى ، واستتار إمامكم قد مضت عليه العصور وانقضت دونه الدهور!

قلنا : ليس الأمر على ما ذكرتم ؛ لأنّ النبي صلى الله عليه و آله إنّما استتر في الشّعب والغار بمكّه ، وقبل (٣) الهجره ، وما كان أدّى صلى الله عليه و آله (٤) جميع الشريعة ، فإنّ أكثر الأحكام ومعظم القرآن نزل بالمدينه ، فكيف ادّعيتم أنّه كان بعد الأداء ؟!

ولو كان الأمر على ما زعمتم من تكامل الأداء قبل الاستتار : لما كان ذلك رافعاً للحاجه إلى تدبيره عليه السلام ، وسياسته ، وأمره (٥) في أمّته ونهيه.

ومنّ هذا الذي يقول : إنّ النبي صلى الله عليه و آله (٦) بعد أداء

ص: ٥٣

- ١- ١. في « أ » : عليه وآله السلام.
- ٢- ٢. في « أ » و « ب » : عليه السلام .
- ٣- ٣. في « ب » : قبل.
- ٤- ٤. في « أ » و « ب » : عليه السلام .
- ٥- ٥. في « أ » : أوامره.
- ٦- ٦. في « أ » : عليه السلام .

## ١٨- سبب عدم استتار الأئمة السابقين

الشرع غير محتاج إليه ، ولا مفتقر إلى تدبيره ، إلا معاندٌ مكابر؟!!

وإذا جاز استتاره عليه السلام \_ مع تعلق الحاجه إليه \_ لخوف الضرر ، وكانت التبعه في ذلك لازمه لمخيفيه ومحوجيه إلى التغيّب ، سقطت عنه اللائمه ، وتوجهت إلى مَنْ أحوجه إلى الاستتار وألجأه إلى التغيّب.

وكذلك القول / في غَيْبه إمام غَيْبه إمام الزمان عليه السلام .

[ التفرقه بينهما في طول الغَيْبه وقصرها ]

فأما التفرقه بطول الغَيْبه وقصرها فغير صحيحه :

لأنه لا فرق في ذلك بين القصير المنقطع وبين الممتد المتماذي ؛ لأنه إذا لم يكن في الاستتار لائمه على المستتر إذا أُحْوج إليه (١) : جاز أن يتناول سبب الاستتار ، كما جاز أن يقصر زمانه.

[ لم لم يستتر الأئمة السابقون عليهم السلام ]

فإن قيل : إن كان الخوف أحوجه إلى الاستتار ، فقد كان آباؤه عندكم في تقيّه وخوف من أعدائهم ، فكيف لم يستتروا؟!!

قلنا : ما كان على آباءه عليهم السلام خوفٌ من أعدائهم ، مع لزومهم التقيّه ، والعدول عن التظاهر بالإمامه ، ونفيها عن نفوسهم (٢).

ص: ٥٤

١- ١. في « الغَيْبه » للطوسي \_ ص ٩٢ \_ هنا زياده : بل اللائمه على من أحوجه إليها.

٢- ٢. جاء في هامش « ج » هنا ما نصّه : لي هنا نظر.

وإمام الزمان كلّ الخوف عليه ؛ لأنه يظهر بالسيف ويدعو إلى نفسه (١) ويجاهد مَنْ خالف عليه.

فأىّ نسبه بين خوفه من الأعداء ، وخوف آبائه عليهم السلام منهم ، لولا قلّه التأمل ؟!

## ١٩- الفرق بين الغيبه وعدم الوجود

فإن قيل : أى فرق بين وجوده غائباً لا يصل إليه أحدٌ ولا ينتفع به بشر ، وبين عدمه ؟!

والأ- جاز أن يعدمه الله تعالى ، حتى إذا علم أنّ الرعيّه تمكّنه وتسلم له أوجدته ، كما جاز أن يبيحه الاستتار حتى يعلم منهم التمكين له فيظهره ؟!

وإذا (٢) جاز أن يكون الاستتار سببه إخافه الظالمين ، فألا جاز أن يكون الإعدام سببه ذلك بعينه ؟!

قيل (٣) : ما يُقطع \_ قبل أن نجيب عن سؤالك \_ على أنّ الإمام لا يصل إليه أحد ولا يلقاه ؛ لأنّ هذا الأمر مغيبٌ عنّا ، وهو موقوف على

ص : ٥٥

---

١- (٧٨) جاء في هامش « ج » هنا ما نصّه :

٢- ٢. في « ب » : فإذا.

٣- ٣. في « أ » و « ب » : فإن قيل . غلط.



والفرق بعد هذا \_ بين وجوده غائباً من أجل التقيته ، وخوف الضرر من أعدائه ، وهو في أثناء ذلك متوقّع أن يُمكنوه ويزيلوا خيفته فيظهر ويقوم بما فوّض إليه من أمورهم؛ وبين أن يعدمه الله تعالى \_ جلّي واضح :

لأنّه إذا كان معدوماً ، كان ما يفوت العباد من مصالحهم ، ويُعدمونه من مرادهم ، ويُحرمونه من لطفهم وانتفاعهم به منسوباً إليه تعالى ، ومعضوباً (١) لا حجّه فيه على العباد ، ولا لوم يلزمهم ولا ذمّ.

وإذا كان موجوداً مستتراً يخافتهم له ، كان ما يفوت من المصالح ويرتفع من المنافع منسوباً إلى العباد ، وهم الملمومون عليه المؤآخذون به.

فأما الإعدام فلا يجوز أن يكون سببه إخافه الظالمين ؛ لأنّ العباد قد يلجئ بعضهم بعضاً / إلى أفعاله.

## ٢٠- الفرق بين استتار النبي وعدم وجوده

على أنّ ينقلب عليهم في استتار النبي صلى الله عليه وآله (٢) فيقال لهم : أى فرق بين وجوده مستتراً وبين عدمه؟! فأى شيء قالوا في ذلك أجبتهم بمثله.

ص: ٥٦

١- ١. كان في « ب » : ومعصوماً. وفي « ج » : ومعضوباً به.

٢- ٢. في « أ » : عليه الصلاة والسلام.

وليس لهم أن يفرّقوا بين الأمرين بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله (١) ما استتر من كلّ أحدٍ ، وإنّما استتر من أعدائه ، وإمام الزمان عليه السلام مستتر من الجميع !

وذلك أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لما استتر في الغار كان مستتراً من أوليائه وأعدائه ، ولم يكن معه إلاّ أبو بكر وحده.

وقد كان يجوز عندنا وعندكم أن يستتر بحيث لا يكون معه أحدٌ من وليّ ولا عدوٍّ إذا اقتضت المصلحه ذلك.

وإذا رضوا / (٢) لأنفسهم بهذا الفرق قلنا مثله ؛ لأنّه قد بيّنا أنّ الإمام يجوز أن يلقاه في حال الغيبه جماعه من أوليائه وأنّ ذلك ممّا لا يقطع على فقده.

## ٢١- أمكان ظهور الإمام بحيث لا يمسه الظالم

فإن قيل : إنّ كان خوف ضرر الأعداء هو الموجب للغيبه ، أفلا أظهره الله تعالى ( في السحاب وبحيث لا تصل إليه أيدي أعدائه فيجمع الظهور ) (٣) والأمان من الضرر !؟

قلنا : هذا سؤال من لا يفكر فيما يورده ؛ لأنّ الحاجه من العباد إنّما تتعلّق بأمام يتولّى عقاب جناتهم ، وقسمه أموالهم ، وسدّ ثغورهم ، ويباشر تدبير أمورهم ، ويكون بحيث يحلّ ويعقد ، ويرفع ويضع ، وهذا لا يتمّ إلاّ

ص : ٥٧

١- ١. في « أ » : عليه السلام .

٢- ٢. إلى هنا تنتهي نسخه « ب » ، والفقره السابقه مشوّشه فيها.

٣- ٣. ما بين القوسين سقط من « أ ».

مع المخالطه والملابسه.

فإذا جعل بحيث لا وصول إليه ارتفعت جهه الحاجه إليه ، فصار ظهوره للعين كظهور النجوم الذى لا يسدّ منّا خلاً ولا يرفع زلاً ، ومن احتاج فى الغيبه إلى مثل هذا السؤال فقد أفلس ولم تبق فيه مسكه (١).

## ٢٢- إقامة الحدود فى الغيبه

فإن قيل : فالحدود فى حال الغيبه ما حكمها ؟

فإن سقطت عن فاعلى ما يوجبها فهذا اعتراف بنسخ الشريعه !

وإن كانت ثابتة فمن يقيمها مع الغيبه ؟!

قلنا : الحدود المستحقه ثابتة فى جنوب الجناه بما يوجبها من الأفعال ، فإن ظهر الإمام والمستحق لهذه الحدود باقٍ أقامها عليه بالبينه أو الإقرار ، وإن فات ذلك بموته كان الإثم فى تفويت إقامتها على من أخاف الإمام وألجأه إلى الغيبه.

وليس هذا بنسخ لإقامه الحدود؛ لأنّ الحدّ إنّما تجب إقامته مع التمكن وزوال الموانع ، ويسقط مع الحيلولة.

وإنّما يكون ذلك نسخاً لو سقط فرض / إقامة الحدّ مع التمكن وزوال الأسباب المانعه من إقامته.

ثمّ يُقلب هذا عليهم فيقال لهم : كيف قولكم فى الحدود التى

ص: ٥٨

تستحقّها الجناه في الأحوال التي لا يتمكّن فيها أهل الحلّ والعقد من اختيار الإمام ونصبه؟! فأى شيء قالوه في ذلك قيل لهم مثله.

فإن قيل : كيف السبيل مع غيبه الإمام إلى إصابه الحقّ؟!؟

فإن قلتُم : لاسبيل إليه ، فقد جعلتم الناس في حيره وضلاله وريب في سائر أمورهم.

وإن قلتُم : يصاب الحقّ بأدلتّه ( قيل لكم : هذا تصريح بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلّة ) ورجوع إلى الحقّ؟! (١)

قلنا : الحقّ على ضربين : عقليّ وسمعيّ :

فالعقليّ يصاب بأدلتّه ويدرك بالنظر فيها.

والسمعيّ ( عليه أدلّة منصوبه من أقوال النبيّ عليه السلام ونصوصه ) (٢) وأقوال الأئمّه من ولده عليهم السلام ، وقد بينوا ذلك وأوضحوه ، ولم يتركوا منه شيئاً لا دليل عليه.

غير إنّ هذا ، وإن كان على ما قلناه ، فالحاجه إلى الإمام ثابتة لازمه ؛ لأنّ جهه الحاجه إليه \_ المستمرّه في كلّ زمان وعلى كلّ وجه \_ هي كونه لطفاً لنا في فعل الواجب وتجنّب القبيح ، وهذا ممّا لا يغني عنه شيء ، ولا يقوم مقامه فيه غيره.

فأمّا الحاجه إليه المتعلّقه بالسمع والشرع فهي أيضاً ظاهره :

لأنّ النقل ، وإن كان وارداً عن الرسول صلى الله عليه و آله وعن آباء

ص : ٥٩

---

١-١. إلى هنا ينتهي تفريع الإشكال ، وما بين القوسين سقط من « أ ».

٢-٢. ما بين القوسين سقط من « ج ».

الإمام عليهم السلام بجميع ما يحتاج إليه في الشريعة ، فجائزٌ على الناقلين أن يعدلوا عن النقل ، إمّا اعتماداً (١) أو اشتباهاً ، فينقطع النقل أو يبقى فيمن ليس نقله حجّة ، فيحتاج حينئذٍ إلى الإمام ليكشف ذلك ويوضّحه ويبيّن موضع التقصير فيه .  
فقد بان : أنّ الحاجة ثابتة على كلّ حال ، وإنّ أمكنت إصابه الحقّ بأدلّته .

### ٢٣- الحال فيما لو احتيج إلى بيان الإمام الغائب

فإن قيل : أرأيتم إنّ كتم الناقلون بعض مهمّ الشريعة واحتيج إلى بيان الإمام ، ولم يُعلم الحقّ إلاّ من جهته ، وكان خوفه القتل من أعدائه مستمرّاً ، كيف يكون الحال ؟

فأنتم بين أن تقولوا : إنّه يظهر وإن خاف القتل ، فيجب على هذا أن يكون خوف القتل غير مبيح للغيبه ، ويجب ظهوره على كلّ حال !

أو تقولوا : لا- يظهر ، ويسقط التكليف في ذلك الشيء المكتوم عن الأئمّه ، فتخرجوا بذلك من الإجماع ؛ لأنّ الإجماع منعقد على أنّ كلّ شيء شرعه النبيّ صلى الله عليه وآله وأوضّحه فهو لازم للأئمّه إلى ( أن تقوم ) (٢) الساعه .

وإن قلتم : إنّ التكليف لا يسقط ، صرّحتم بتكليف ما لا يطاق وإيجاب العلم بما لا طريق إليه .

ص : ٦٠

---

١-١ . في « الغيبه » للطوسي \_ ص ٩٦ \_ : تعمداً .

٢-٢ . في « أ » : يوم .

قلنا : قد أجبنا عن هذا السؤال وفرّعناه إلى غايه ما يتفرّع في كتابنا « الشافى » (١).

وجملته : أنّ الله تعالى لو علم أنّ النقل لبعض الشريعه المفروضه ينقطع \_ فى حالٍ تكون تقيّه الإمام فيها مستمرّه ، وخوفه من الأعداء باقياً \_ لأسقط ذلك التكليف عمّن لا طريق له إليه.

وإذا علمنا \_ بالإجماع الذى لا شبهه فيه \_ أنّ تكليف الشرائع مستمرٌّ ثابتٌ على جميع الأُمّه إلى أن تقوم الساعه ، يُنتج لنا هذا العلم أنّه لو اتّفق أن ينقطع النقل \_ بشيء من الشرائع (٢) \_ لما كان ذلك إلّا فى حال يتمكن فيها الإمام من الظهور والبروز والإعلام والإندار.

## ٢٤- عله عدم ظهور الإمام لأوليائه

فإن قيل : إذا كانت العله فى غيبته عن أعدائه خوفه منهم ، فما باله لا يظهر لأوليائه ، وهذه العله زائله فيهم !؟

فإذا لم يظهر للأولياء \_ وقد زالت عنهم عله استتاره \_ بطل قولكم فى عله الغيبه !

قلنا : قد أجب أصحابنا عن هذا السؤال بأنّ عله غيبته عن أوليائه لا تمنع أن يكون خوفه من أن يلقاهم فيشيخوا خبره ، ويتحدّثوا سروراً باجتماعه معهم ، فيؤدّى ذلك \_ وإن كان ذلك غير مقصود \_ إلى الخوف

ص : ٦١

١- ١. الشافى ١ / ١٤٤ \_ ١٥٠ وما بعدها.

٢- ٢. فى « ج » : الشرع.

## ٢٥- دفع الاعتراضات على علة عدم ظهور الإمام لأوليائه

من (١) الأعداء.

[ عدم ارتضاء المصنّف لهذه العلة ]

وهذا الجواب غير مَرَضِيٍّ ؛ لأنّ عقلاء شيعته لا يجوز أن يخفى عليهم ما في إظهار اجتماعهم معه من الضرر عليه وعليهم ، فكيف يخبرون بذلك مع العلم بما فيه من المضرّة الشاملة؟! وإنّ جاز هذا الذي ذكروه على الواحد والاثنين ، لم يجر على جماعه شيعته الذين لا يظهر لهم.

على أنّ هذه العلة توجب أنّ شيعته قد عُدّوا الانتفاع به على وجه لا يتمكّنون من تلافيه وإزالتها :

لأنّهُ إذا علق الاستتار بما يعلم من حالهم أنّهم يفعلونه ، فليس في مقدورهم الآن ما (٢) يقتضى ظهور الإمام ، وهذا يقتضى سقوط التكليف \_ الذي الإمام لطف فيه \_ عنهم.

[ الجواب عن اعتراض المصنّف ]

وقد أجاب بعضهم عن هذا السؤال بأنّ سبب الغيبة عن الجميع هو فعل الأعداء ؛ لأنّ انتفاع جماعه الرعيه \_ من وليّ وعدوّ \_ بالإمام إنّما يكون بأن ينفذ أمره وتنبسط يده ، ويكون ظاهراً متصرّفاً بلا دافع ولا منازع ،

ص: ٦٢

١- ١. في « أ » : إلى. وهو غلط.

٢- ٢. كان في « أ » : ممّا. وفي « ج » : بما. وما أثبتناه هو الأنسب للسياق من « الغيبة » للطوسي \_ ص ٢..

وهذا ممّا (١) المعلوم أنّ الأعداء قد حالوا دونه ومنعوا منه.

قالوا : ولا- فائده فى ظهوره سرّاً لبعض أوليائه ؛ لأنّ النفع المبتغى من تدبير الأئمّه لا- يتمّ إلا بالظهور للكّل ونفوذ الأمر ، فقد صارت العلّه فى استتار الإمام وفقد ظهوره \_ على الوجه الذى هو لطفٌ ومصلحهٌ للجميع \_ واحدهً.

وهذا أيضاً جواب غير مَرَضِيّ :

لأنّ الأعداء إن كانوا حالوا بينه وبين الظهور على وجه التصرّف والتدبير ، فلم يحولوا بينه وبين مَنْ شاء من أوليائه على وجه الاستتار.

وكيف لا يَنْتَفِعُ به مَنْ يلقاه من أوليائه على سبيل الاختصاص ، وهو يعتقد طاعته وفرض أتباع أوامره ، ويحكّمه فى نفسه؟!!

وإن كان لا- يقع هذا اللقاء لأجل اختصاصه ؛ ولأنّ الإمام معه غير نافذ الأمر فى الكّل ، ولا مفوّض إليه تدبير الجميع ، فهذا تصريحٌ بأنّه لا انتفاع للشيعه بالإماميه بقاء أئمّتها من لدن وفاه أميرالمؤمنين عليه السلام إلى أيام الحسن بن عليّ أبى القائم عليهم السلام ، للعلّه التى ذكرت.

ويوجب \_ أيضاً \_ أنّ أولياء أميرالمؤمنين عليه السلام وشيعته لم يكن لهم بلقائه انتفاع قبل انتقال الأمر إلى تدبيره وحصوله فى يده.

وهذا بلوغ \_ من قائله \_ إلى حدّ لا يبلغه متأمل.

على أنّه : إذا سلّم لهم ما ذكروه \_ من أنّ الانتفاع بالإمام لا يكون إلاّ مع ظهوره لجميع الرعيّه ، ونفوذ أمره فيهم \_ بطل قولهم من وجه آخر ،

ص: ٦٣



وهو : أنه يؤدى إلى سقوط التكليف \_ الذى الإمام لطف فيه \_ عن شيعته :

لأنه إذا لم يظهر لهم لعله لا- ترجع إليهم ، ولا- كان فى قدرتهم وإمكانهم إزاله ما يمنعهم (1) من الظهور : فلا بُدَّ من سقوط التكليف عنهم ، ولا يجرون فى ذلك مجرى أعدائه؛ لأنَّ الأعداء \_ وأنَّ لم يظهر لهم \_ فسبب ذلك من جهتهم ، وفى إمكانهم أن يزيلوا المنع من ظهوره فيظهر ، فلزمهم التكليف الذى تدبير الإمام لطف فيه ، ولو لم يلزم ذلك شيعة على هذا الجواب.

ولو جاز أن يمنع قومٌ من المكلفين غيرهم من لطفهم ، ويكون التكليف \_ الذى ذلك اللطف لطف فيه \_ مستمرّاً عليهم : لجاز أن يمنع بعضُ المكلفين غيره \_ بقيدٍ أو ما أشبهه \_ من المشى على وجهٍ لا يتمكّن ذلك المقيّد من إزالته ، ويكون المشى مع ذلك مستمرّاً على المقيّد.

وليس لهم أن يفرّقوا بين القيد وفقد اللطف ، من حيث كان القيد يتعدّر معه الفعل ولا يتوهم وقوعه ، وليس كذلك فقد اللطف :

لأنَّ المذهب الصحيح \_ الذى تتفق نحن عليه \_ أنّ فقد اللطف يجرى مجرى فقد القدره والآله ، وأنَّ التكليف مع فقد اللطف \_ فى مَنْ له لطف \_ معلومٌ قبّحه ، كالتكليف مع فقد القدره والآله ووجود المانع ، وأنَّ مَنْ لم يفعل به اللطف \_ ممّن له لطف معلوم \_ غير متمكّن من الفعل ، كما أنّ الممنوع غير متمكّن .

ص: ٦٤

---

١- ١. كذا فى نسختي الكتاب ، والظاهر : « ما يمنع » أى الإمام عليه السلام .

## ٢٦- الأولى في علّة الاستتار من الأولياء

والذى يجب أن يجاب به عن هذا السؤال \_ الذى قدّمنا ذكره فى علّة الاستتار من أوليائه (١) \_ أن نقول أوّلاً [ لا ] (٢) قاطعين على أنّه لا يظهر لجميع أوليائه ، فإنّ هذا معيّب عنّا ، ولا يعرف كلُّ واحد منّا إلّا حال نفسه دون حال غيره .

وإذا كنّا نجوّ زهوره لهم كما نجوّز (٣) خلافه : فلا بُدّ من ذكر العلّة فيما نجوّزه من غيبته عنهم .

وأولى ما قيل فى ذلك وأقربه إلى الحقّ \_ وقد بيّنا فيما سلف أنّ هذا الباب ممّا لا يجب العلم به على سبيل التفصيل ، وأنّ العلم على وجه الجملة فيه كافٍ \_ : أن نقول : لا- يُدّ من أن تكون علّة الغيبه عن الأولياء مضاهيه لعلّة الغيبه عن الأعداء ، فى أنّها لا تقضى سقوط التكليف عنهم ، ولا تلحق اللائمه (٤) بمكلّفهم تعالى ، ولا- يُدّ من أن يكونوا متمكّنين من رفعها وإزالتها فيظهر لهم ، وهذه صفات لا بُدّ من أن تحصل لما تعلّل به الغيبه ، وإلّا أدّى إلى ما تقدّم ذكره من الفساد .

وإذا ثبتت هذه الجملة فأولى ما علّل به التغيّب عن الأولياء أن

ص: ٦٥

١- ١. تقدّم فى ص ٦١.

٢- ٢. أثبتناها بقريته ما فى الكتب التى نقلت عن « المقنع » هذا المطلب ، فقد جاءت الجملة فيها كما يلى : فى الغيبه \_ للطوسى ، ص ٩٩ \_ : « أن نقول : إنّنا أوّلاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه ... » وفى إعلام الورى \_ المطبوز. ص ٤٧١ \_ : « قال : أوّلاً نحن لا نقطع ... » وفى مخطوطته \_ الورقه ٢. : « قال : نحن أوّلاً لا نقطع ... » .

٣- ٣. التجويز هنا بمعنى الاحتمال ، فىناسب عدم القطع بعدم الظهور فيما سبق .

٤- ٤. فى « ج » : لائمه .

يقال : قد علمنا أنّ العلم بإمام الزمان على سبيل التعيين والتميز لا يتم إلا بالمعجز ، فإنّ النصّ \_ فى إمامه هذا الإمام خاصّة \_ غير كافٍ فى تعينه ، ولا بُدّ من المعجز الظاهر على يده حتى نصدّقه فى أنّه ابن الحسن عليهما السلام .

والعلم بالمعجز ودلالته على الظهور ، طريقه الاستدلال الذى يجوز أن تعترض فيه الشبهة .

ومن عارضته شبهه فى مَنْ ظهر على يده معجزٌ ، فاعتقد أنّه زورٌ ومخرقةٌ ، وأنّ مُظهره كذاب متقولٌ ، لِحَقِّ بالأعداء فى الخوف من جهته .

## ٢٧- جهه الخوف من الأولياء عند الظهور

فإن قيل : فأى تقصير وقع من الوليّ الذى لم يظهر له الإمام لأجل هذا المعلوم من حاله (١) ؟

وأى قدره له على فعل ما يظهر له الإمام معه ؟

وإلى أى شىء يفرع فى تلافى سبب غيبيته عنه ؟

قلنا : ما أحلنا \_ فى سبب الغيبيته عن الأولياء \_ إلا على معلوم يظهر موضوع التقصير فيه ، وإمكان تلافيه :

لأنّه غير ممتنع أن يكون من المعلوم من حاله أنّه متى ظهر له الإمام قصير فى النظر فى معجزه ، وإنّما أتى فى ذلك : لتقصير (٢) الناظر فى العلم

ص : ٦٦

١- ١. فى « ج » : جهله .

٢- ٢. كان فى نسختي الكتاب : التقصير . وما أثبتناه هو المناسب للسياق .

بالفرق بين المعجز والممكن ، والدليل من ذلك وما ليس بدليل.

ولو كان من هذا الأمر على قاعده صحيحه وطريقه مستقيمه : لم يجز أن يشته عليه معجز الإمام عند ظهوره له.

فيجب عليه تلافى هذا التقصير واستداركه ، حتى يخرج بذلك من حد من يشته عليه المعجز بغيره.

## ٢٨- هل تكليف الولي بالنظر ، هو بما لا يطاق ؟

وليس لأحد أن يقول : هذا تكليف ما لا يطاق ، وحواله على غيب لا يُدرك ؛ لأن هذا الولي ليس يعرف ما قصّر فيه بعينه من النظر والاستدلال ، فيستدركه ، حتى يتمهد في نفسه ويتقرر ، ونراكم تلزمونه على ما لا يلزمه ؟!

والجواب عن هذا الاعتراض :

أن ما يلزم في التكليف قد يتميز وينفرد ، وقد يشته بغيره ويختلط \_ وإن كان التمكّن من الأمرين حاصلًا ثابتًا \_ فالولي على هذا إذا حاسب نفسه ورأى إمامه لا يظهر له ، واعتقد (١) أن يكون السبب في الغيبه ما ذكرناه من الوجوه الباطله ( وأجناسها : علم أنه لا بُدّ من سبب يرجع إليه ) (٢).

وإذا رأى أن أقوى الأسباب ما ذكرناه : علم أن تقصيراً واقعاً من

ص: ٦٧

---

١- ١. كان في « أ » : وافد. وفي « ج » : وأفسد. وما أثبتناه هو المناسب للسياق.

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « أ ».

جهته فى صفات المعجّز وشروطه ، فعليه \_ حينئذٍ \_ معاوده النظر فى ذلك ، وتخليصه من الشوائب ، وتصفيته ممّا يقتضى الشبهه ويوجب الالتباس.

فإنّه متى اجتهد فى ذلك حقّ الاجتهاد ، ووفى النظر نصيبه غير مبخوس ولا منقوص : فلا بُدّ له من وقوع العلم بالفراق بين الحقّ والباطل.

وإذا وقع العلم بذلك : فلا بُدّ من زوال سبب الغيّبه عن الوليّ.

وهذه المواضع : الإنسان فيها على نفسه بصيره ، وليس يمكن أن يؤمر فيها بأكثر من التناهى فى الاجتهاد والبحث والفحص والاستسلام للحقّ.

## ٢٩- استكمال الشروط ، أساس الوصول إلى النتيجة

وما للمخالف لنا فى هذه المسأله إلاّ مثل ما عليه :

لأنّه يقول : إنّ النظر فى الدليل إنّما يؤلّد العلم على صفات مخصوصه ، وشروط كثيره معلومه ، متى اختلّ شرط منها لم يتولّد العلم بالمنظور فيه.

فإذا قال لهم مخالفوهم : قد نظرنا فى الأدلّه كما تنظرون فلم يقع لنا العلم بما تذكرون أنّكم عالمون به ؟

كان جوابهم : إنّكم ما نظرتم على الوجه الذى نظرنا فيه ، ولا- تكاملت لكم شروط توليد النظر العلم ؛ لأنّها كثيره ، مختلفه ، مشتبهه.

فإذا قال لهم مخالفوهم : ما تحيلوننا فى الإخلال بشروط توليد النظر إلاّ على سراب ، وما تشيرون إلى شرط معيّن أخللنا به وقصّرنا فيه ؟!

كان جوابهم : لا- يُدَّ - متى لم تكونوا عالَمين كما عَلِمنا - من تقصيرٍ وقع منكم في بعض شروط النظر ؛ لأنكم لو كَمَلتم الشروط واستوفيتموها لعلمتم كما عَلِمنا ، فالتقصير منكم على سبيل الجملة واقع ، وأن لم يمكننا الإشارة إلى ما قَصَرتم فيه بعينه ، وأنتم مع هذا متمكّنون من أن تستوفوا شروط النظر وتستسلموا للحقّ وتخلو قلوبكم من الاعتقادات والأسباب المانعة من وقوع العلم ، ومتى فعلتم ذلك فلا بُدّ من أن تعلموا ، والإنسانُ على نفسه بصيره .

وإذا كان هذا الجواب منهم صحيحاً ، فبمثله أجبناهم .

### ٣٠- الفرق بين الوليِّ والعدوّ في علّة الغيبه

فإن قيل : فيجب - على هذا - أن يكون كلّ وليٍّ لم يظهر له الإمام يقطع على أنّه على كبره عظيمه تلحق بالكفر ؛ لأنّه مقصّر - على ما فرضتموه - فيما يوجب غيبه الإمام عنه ، ويقتضى تفويته ما فيه مصلحته ، فقد لَحِقَ الوليُّ - على هذا - بالعدوّ .

قلنا : ليس يجب في التقصير - الذي أشرنا إليه - أن يكون كفراً ولا ذنباً عظيماً ، لأنّه في هذه الحال الحاضره ما اعتقد في الإمام أنّه ليس بإمام ، ولا أخافه على نفسه ، وإنما قَصِرَ في بعض العلوم تقصيراً كان كالسبب في أنّه علم من حاله أنّ ذلك يؤدّي إلى أنّ الشكّ في الإمامه يقع منه مستقبلاً ، والآن ليس بواقع ، فغير لازم في هذا التقصير أن يكون بمنزله ما يفضي إليه ممّا المعلوم أنّه سيكون .

غير أنّه ، وإن لم يلزم أنّ يكون كفراً ، ولا جارياً مجرى تكذيب الإمام

والشك في صدقه ، فهو ذنب وخطأ ، لا (١) ينافيان الإيمان واستحقاق الثواب.

وأن [لا-] (٢) يلحق الولي بالعدو على هذا التقدير؛ لأن العدو في الحال - معتقد في الإمامه ما هو كفر و كبيره ، والولي بخلاف ذلك.

### ٣١- سبب الكفر في المستقبل ، ليس كفراً في الحال

والذي يبين ما ذكرناه - من أن ما هو كالسبب في الكفر لا يلزم أن يكون في الحال كفراً - أنه لو اعتقد معتقداً في القادر منا بقدره : « أنه يصح أن يفعل في غيره من الأجسام من غير مماسه » فهذا خطأ وجهل ليس بكفر ، ولا يمتنع أن يكون المعلوم من حال المعتقد أنه لو ظهر نبئ يدعو إلى نبوته ، وجعل معجزه أن يفعل الله على يديه فعلاً بحيث لا تصل إليه أسباب البشر - وهذا لا - محاله علم معجز - أنه كان يكذبه فلا - يؤمن به ، ويجوز أن يُقدّر أنه كان يقتله ؛ وما سبق من اعتقاده في مقدور القادر كالسبب في هذا ، ولم يلزم أن يجري مجراه في الكبر والعظم.

وهذه جملة ( من الكلام في ) (٣) الغيبه يطلع بها على أصولها وفروعها ، ولا يبقى بعدها إلا ما هو كالمستغنى عنه.

ومن الله نستمد المعونه وحسن التوفيق لما وافق الحق وطابقه وخالف

ص: ٧٠

١- ١. في « أ » : ولا.

٢- ٢. أضفناها لضروره المعنى. يعنى : أن الذنب والخطأ لا ينافيان أن لا يلحق الولي بالعدو للعله التي ذكرها.

٣- ٣. في « ج » : في الكلام و ...

الباطل وجانبه ( وهو السميع المجيب بلطفه ورحمته ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ) (١).

تم كتاب « المقنع » والحمد لله أولاً وآخراً

( وظاهراً وباطناً ) (٢).

\* \* \*

ص: ٧١

---

١- ١. ما بين القوسين سقط من « ج ».

٢- ٢. في « ج » والحمد لله وحده.





للسيد المرتضى علم الهدى على بن الحسين الموسوى (١)

[ مقدمه الزيادة المكمله ]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد المرتضى علم الهدى ( قدس الله روحه ، ورضى عنه وأرضاه ) (٢) :

قد ذكرنا في كتابنا (٣) « الشافى فى الإمامه » ثم فى كتابنا (٤) « المقنع فى الغيبه » السبب فى استتار إمام الزمان عليه السلام عن أعدائه وأوليائه (٥) ، وخالفنا بين السببين ، وبيّنا أنّ عدم الانتفاع \_ من الجميع \_ به : لشيء يرجع إليهم ، لا إليه ، واستقصينا ذلك وبلغنا فيه أبعد غاية.

ثم استأنفنا فى « المقنع » طريقه غريبه لم نُشَبِّق إليها ، ودلنا على أنّه

ص: ٧٣

١-١. فى « ج » بدل ما بين القوسين : هذه زياده يكمل بها كتاب « المقنع ».

٢-٢. ما بين القوسين ليس فى « ج ».

٣-٣. فى « ج » : كتاب.

٤-٤. فى « ج » : كتاب.

٥-٥. الشافى ١ / ١٤٤ فما بعدها ، المقنع : ١٩٩ فما بعدها من طبعتنا هذه.

لا- يجب علينا بيان السبب في غَيْبته على التعيين ، بل يكفي في العلم بِحُسن الغَيْبه منه علْمُنا بعصمته وأنه ممّن لا يفعل قبيحاً ولا يترك واجباً ، وضرربنا لذلك الأمثال في الأصول ، وأنّ مثل ذلك مستعمل في مواضع كثيره.

وخطر ببالنا الآن ما لا بُدّ من ذكره ليعرّف ، فهو قوئى سليمّ من الشُّبهه (١) والمطاعن.

## ٢- استلهام الأولياء من وجود الإمام ولو في الغَيْبه

وجملته : أنّ أولياء إمام الزمان عليه السلام وشيعته ومعتقدي إمامته ينتفعون به في حال غَيْبته (٢) النفع الذي نقول إنه لا بُدّ \_ في التكليف \_ منه ؛ لأنهم مع علمهم بوجوده بينهم ، وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ، ولزومها لهم ، لا بُدّ من أن يهابوه ويخافوه في ارتكاب القبائح ، ويخشوا تأديبه وانتقامه ومؤاخذته وسطوته ، فيكثر منهم فعل الواجب ، ويقلّ ارتكاب القبيح ، أو يكون ذلك أقرب وأليق ، وهذه هي جهه الحاجه العقليه إلى الإمام.

ص: ٧٤

---

١- ١. في « أ » : الشنعه. وفي « م » : السُّبهه.

٢- ٢. في « م » : الغَيْبه.

### ٣- هل الغيبه تمنع الإمام من التأثير والعمل ؟

وكأني بمن سمع هذا من المخالفين ربّما عجب وقال : أي سطوه لغائب مستتر خائف مذعور ؟!

وأي انتقام يُخشى ممّن لا يد له باسطه ، ولا أمر نافذ ، ولا سلطان قاهر ؟!

وكيف يُرهب مَنْ لا يُعرَف ولا يميّز ولا يُدرى مكانه ؟!

والجواب عن هذا : أنّ التعجّب بغير حجّه تظهر ويبيّنه تذكر هو الذي يجب العجب منه ، وقد علمنا أنّ أولياء الإمام وإن لم يعرفوا شخصه ويميّزوه بعينه ، فإنّهم يحقّقون وجوده ، ويتيقّنون أنّه معهم بينهم ، ولا يشكّون في ذلك ولا يرتابون به :

لأنّهم إن لم يكونوا على هذه الصفه لحقوا بالأعداء ، وخرجوا عن منزله الأولياء ، وما فيهم إلاّ- من يعتقد أنّ الإمام بحيث لا تخفى عليه أخباره ، ولا تغيب عنه سرائره ، فضلاً عن ظواهره ، وأنّه يجوز أن يعرف ما يقع منهم من قبيح وحسن ، فلا يأمنون إنّ يقدموا على القبائح فيؤدّبهم عليها.

ومن الذي يمتنع منهم \_ إن ظهر له الإمام ، وأظهر له معجزه يعلم بها أنّه إمام الزمان ، وأراد تقويمه وتأديبه وإقامه حدّ عليه \_ أن يبذل ذلك من نفسه ويستسلم لما يفعله إمامه به ، وهو يعتقد إمامته وفرض طاعته ؟!

#### ٤- لا فرق في الاستلham من وجود الأئمة بين الغيبه والظهور

وهل حاله مع شيعته غائباً إلا- كحالها ظاهراً فيما ذكرناه خاصه ، وفي وجوب طاعته ، والتحرز من معصيته ، والتزام مراقبته ، وتجنب مخالفته.

وليس الحذر من السطوه والشفاق من النقمه بموقوفين على معرفه العين ، وتمييز الشخص ، والقطع على مكانه بعينه ، فإن كثيراً من رعيه الإمام الظاهر لا- يعرفون عينه ولا- يميزون شخصه ، وفي كثير من الأحوال لا يعرفون مكان حلوله ، وهم خائفون متى فعلوا قبيحاً أن يؤدبهم ويقومهم ، ويتنفعون بهذه الرهبه حتى يكفوا عن كثير من القبائح ، أو يكونوا أقرب إلى الانكفاف.

وإذا كان الأمر على ما أوضحناه فقد سقط عنا السؤال المتضمن ل \_ : أن الإمام إذا لم يظهر لأعدائه لخوفه منهم وارتيابه بهم ، فألاً ظهر لأوليائه؟!

والأ : فكيف حرم الأولياء منفعتهم ومصالحتهم بشيء جزه الأعداء عليهم؟!

وإن هذا شيء ينافي العدل مع استمرار تكليف شيعته ما الإمام لطف فيه ؟

لأننا قد بينا أنهم بإمامهم عليه السلام مع الغيبه منتفعون ، وأن الغيبه لا تنافي الانتفاع الذي تمس الحاجه إليه في التكليف.

وبيننا أنه ليس من شرط الانتفاع الظهور والبروز ، وبرئنا من عهده

هذا السؤال القوي الذي يعتقد مخالفونا أنه لا جواب عنه ولا محيص منه.

## ٥- الظهور للأولياء ليس واجباً

ومع هذا ، فما نمنع (١) من ظهوره عليه السلام لبعضهم إما لتقويم أو تأديب أو وعظ وتنبية وتعليم ، غير أنّ ذلك كله غير واجب ، فيطلب في فوته العلل وتتمحل له الأسباب .

وإنما يصعب الكلام ويشبهه إذا كان ظهوره للوليّ واجباً من حيث لا ينتفع أو يرتدع إلا مع الظهور .

وإذا كان الأمر على خلاف ذلك سقط وجوب الظهور للوليّ ، لما دللنا عليه من حصول الانتفاع والارتداع من دونه ، فلم تبق شبهه .

## ٦- علم الإمام حال الغيبة بما يجري وطرق ذلك

فإن قيل : ومن أين يعلم الإمام في حال الغيبة والاستتار بوقوع القبائح من شيعته حتى يخافوا تأديبه عليها ، وهو في حال الغيبة ممن لا يُقرّ عنده مُقرّ ، ولا يشهد لديه شاهد ، وهل هذا إلا تعليل بالباطل ؟!

قلنا : ما المتعلّل بالباطل إلا مَنْ لا ينصف من نفسه ، ولا يلحظ ما عليه كما يلحظ ماله !

ص : ٧٧

---

١- ١. كان في نسخ الكتاب الثلاث : يمنع . وما أثبتناه هو المناسب للسياق .

فأثراً معرفه الإمام بوقوع القبائح من بعض أوليائه فقد يكون من كل الوجهه التي يعلم وقوع ذلك منهم ، وهو ظاهرٌ نافذُ الأمرِ باسطُ اليد.

## ٧- مشاهدته للأمر بنفسه عليه السلام

فمنها : أنه قد يجوز أن يشاهد ذلك فيعرفه بنفسه ، وحال الظهور في هذا الوجه كحال الغيبه ، بل حال الغيبه فيه أقوى :

لأن الإمام إذا لم تُعرف عينه ويُميز شخصه ، كان التحرّز \_ من مشاهدته لنا على بعض القبيح \_ أضيّق وأبعد ، ومع المعرفه له بعينه يكون التحرّز أوسع وأسهل ، ومعلومٌ لكل عاقل الفرق بين الأمرين :

لأننا إذا لم نعرفه جُوزنا في كلّ من نراه \_ ولا- نعرف نسبه \_ أنه هو ، حتى أننا لا نأمن أن يكون بعض جيراننا أو أو أضيافنا أو الداخلين والخارجين إلينا ، وكلّ ذلك مرتفع مع المعرفه والتمييز.

وإذا شاهد الإمام منّا قبيحاً يوجب تأديباً وتقويماً ، أدب عليه وقومٌ ، ولم يحتج إلى إقرار وبينه ؛ لأنهما يقتضيان غلبه الظنّ ، والعلم أقوى من الظنّ.

[ قيام البينه عنده عليه السلام ]

ومن الوجهه أيضاً : البينه ، والغيبه \_ أيضاً \_ لا تمنع من استماعها والعمل بها :

لأنه يجوز أن يظهر على بعض الفواحش \_ من أحد شيعته \_ العدوّ

الذى تقوم به الشهادة عليها ، ويكون هؤلاء العدد ممن يلقى الإمام ويظهر له \_ فقد قلنا : إننا لا نمنع من ذلك ، وإن كنا لا نوجبه \_ فإذا شهدوا عنده بها ، ورأى إقامة حدّها : تولّاه بنفسه أو بأعوانه ، فلا مانع له من ذلك ، ولا وجه يوجب تعذره .

فإن قيل : ربّما لم يكن من شاهد هذه الفاحشه ممن يلقى الإمام ، فلا يقدر على إقامة الشهادة ؟

قلنا : نحن فى بيان الطرق الممكنة المقدّره فى هذا الباب ، لا فى وجوب حصولها ، وإذا كان ما ذكرناه ممكناً فقد وجب الخوف والتحرّز ، وتمّ اللطف .

على أنّ هذا بعينه قائم مع ظهور الإمام وتمكّنه :

لأنّ الفاحشه يجوز \_ أولاً \_ أن لا يشاهدها من يشهد بها ، ثمّ يجوز أن يشاهدها من لا عداله له فلا يشهد ، وإن شهد لم تُقبل شهادته ، وإن شاهدها من العدول من تُقبل مثل شهادته يجوز أن لا يختار الشهاده .

وكأننا نقدر على أن نحصى الوجوه التى تسقط معها إقامة الحدود !

ومع ذلك كلّه فالرهبه قائمه ، والحذر ثابت ، ويكفى التجويز دون القطع .

## ٨- الإقرار عند الإمام

فأمّا الإقرار : فيمكن أيضاً مع الغيبه؛ لأنّ بعض الأولياء \_ الذين ربّما ظهر لهم الإمام \_ قد يجوز أن يواقع فاحشه فيتوب منها ، ويؤثر التطهير له



بالحدِّ الواجب فيها ، فيقرُّ بها عنده.

فقد صارت الوجوه التي تكون مع الظهور ثابتة في حال العَيْبه.

## ٩- احتمال بُعد الإمام وقربه

فإن قيل : أليس ما أحد (١) من شيعته إلا وهو يجوّز أن يكون الإمام بعيد الدار منه ، وأنه يحلّ إما المشرق أو المغرب ، فهو آمن من مشاهدته له على معصيته ، أو أن يشهد بها عليه شاهدٌ (٢) ، وهذا لا يلزم مع ظهور الإمام والعلم ببعد داره ؛ لأنه لا يبعد من بلد إلا ويستخلف فيه من يقوم مقامه ممّن يُرهب ويُخشى ويُتقى انتقامه ؟!

قلنا : كما لا أحد من شيعته ( إلا وهو يجوّز بُعد محلّ الإمام عنه ، فكذلك لا أحد منهم ) (٣) إلا وهو يجوّز كونه في بلده وقريباً من داره وجواره ، والتجويز كافٍ في وقوع الحذر وعدم الأمان.

وبعد ، فمع (٤) ظهور الإمام وانبساط يده ، ونفوذ أمره في جميع الأمّة ، لا أحد من مرتكبي القبائح (٥) إلا- وهو يجوّز خفاء ذلك على الإمام ولا يتصل به ، ومع هذا فالرهبه قائمه ، واللطف بالإمام ثابت.

فكيف ينسى هذا من يُلزمنا بمثله مع العَيْبه ؟!

ص : ٨٠

---

١-١. كان في « أ » : أليس لأحد. وفي « ج » : أليس أحد.

٢-٢. في « أ » و « ج » : شاهد عليه.

٣-٣. ما بين القوسين سقط من « ج ».

٤-٤. في « م » : ومع.

٥-٥. في « ج » : القبيح.

## ١٠- أماكن استخلاف الإمام لغيره في الغيبة والظهور

فأما ما مضى في السؤال من : أن الإمام إذا كان ظاهراً متميزاً وغاب عن بلدٍ ، فلن يغيب عنه إلا بعد أن يستخلف عيه مَنْ يُرْهَبُ كرهبته ؟

فقد ثبت أن التجويز \_ في حال الغيبة \_ لأن يكون قريب الدار منّا ، مخالطاً لنا ، كافٍ في قيام الهيبة وتمام الرهبة.

لكننا ننزل على هذا الحكم فنقول (١) : ومن الذى يمنع مَنْ قال بغيته الإمام ( من مثل ذلك ، فنقول : إن الإمام ) (٢) لا يبعد في أطراف الأرض إلا بعد أن يستخلف من أصحابه وأعوانه ، فلا بُدَّ من أن يكون له ، وفي صحبته ، أعوان وأصحاب على كلِّ بلد يبعد عنه مَنْ يقوم مقامه في مراعاة ما يجرى من شيعته ، فإن جرى ما يوجب تقويماً ويقتضى تأديباً تولّاه هذا المستخلف كما يتولّاه الإمام بنفسه.

فإذا قيل : وكيف يطاع هذا المستخلف؟! ومن أين يعلم الوليُّ الذى يريد تأديبه أنه خليفه الإمام؟!!

قلنا : بمعجزٍ يظهره الله تعالى على يده ، فالمعجزات على مذاهنا تظهر على أيدي الصالحين فضلاً عمّن يستخلفه الإمام ويقيمه مقامه.

فإن قيل : إنما يرهب خليفه الإمام مع بُعد الإمام إذا عرفناه وميّزناه!

ص : ٨١

١- ١. سقطت الجملة التالية من « م » لغايه كلمه « فنقول » التالية.

٢- ٢. ما بين القوسين سقط من « أ ».

قيل : قد مضى من هذا الزمان (١) ما فيه كفايه.

وإذا كنّا نقطع على وجود الإمام في الزمان ومراعاته لأُمُورنا ، فحاله عندنا منقسمه إلى أمرين ، لا ثالث لهما :

أما أن يكون معنا في بلد واحد ، فيراعى أُمُورنا بنفسه ، ولا يحتاج إلى غيره.

أو بعيداً عنّا ، فليس يجوز \_ مع حكمته \_ أن يبعد إلّا بعد أن يستخلف مَنْ يقوم مقامه ، كما يجب أن يفعل لو كان ظاهر العين متميّز الشخص.

وهذه غاية لا شبهه بعدها.

## ١١- الفرق بين الغيبة والظهور في الانتفاع بوجود الإمام

فإن قيل : هذا تصريح منكم بأن ظهور الإمام كاستتاره في الانتفاع به والخوف منه ونيل المصالح من جهته ، وفي ذلك ما تعلمون ! (٢).

قلنا : إنّا لا نقول : إنّ ظهوره في المرافق \_ به \_ والمنافع كاستتاره ، وكيف نقول ذلك وفي ظهوره وانبساط يده وقوّه سلطانه ، انتفاع الوليّ والعدوّ ، والمحبّ والمبغض؟! وليس ينتفع به في حال الغيبة \_ الانتفاع الذي

ص: ٨٢

---

١- ١. كلمه « الزمان » ليس في « أ ».

٢- ٢. يعنى أنّ هذا يقتضى أن لا يكون هناك فرق بين حالتى الغيبة والظهور ، فى أداء الإمام دوره الإلهى ، وهو ظاهر التهافت لوضوح الفرق بين الأمرين ، مع أنّ هذا يؤدّى إلى بطلان جميع ما تحدّثتم به عن الغيبة وعللها ومصالحها وغير ذلك.

أُشِرْنَا إِلَيْهِ \_ إِلَّا وَلِيَّهُ دُونَ عَدُوِّهِ.

وَفِي ظَهْرِهِ وَانْبِسَاطِهِ \_ أَيْضاً \_ مَنَافِعَ جَمَّةٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِي بِيضَتَهُمْ ، وَيَسُدُّ ثَغُورَهُمْ ، وَيُؤْمِنُ سَبْلَهُمْ ، فَيَتِمَكَّنُونُ مِنَ التِّجَارَاتِ وَالْمَكَاسِبِ وَالْمَغَانِمِ ، وَيَمْنَعُ مِنَ ظَلْمِ غَيْرِهِمْ لَهُمْ ، فَتَتَوَفَّرُ أَمْوَالُهُمْ ، وَتَدْرَرُ مَعَايِشُهُمْ ، وَتَتَضَاعَفُ مَكَاسِبُهُمْ .

غَيْرَ إِنَّ هَذِهِ مَنَافِعَ دُنْيَاوِيَّةٍ لَا يَجِبُ \_ إِذَا فَاتَتْ بِالْغَيْبِهِ \_ أَنْ يَسْقُطَ التَّكْلِيفُ مَعَهَا ؛ وَالْمَنَافِعُ الدِّينِيَّةُ الْوَاجِبَةُ فِي كُلِّ حَالٍ بِالْإِمَامَةِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ مَعَ الْغَيْبِهِ ، فَلَا يَجِبُ سَقُوطُ التَّكْلِيفِ لَهَا .

وَلَوْ قُلْنَا \_ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ \_ : أَنَّ انْتِفَاعَهُمْ بِهِ عَلَى سَبِيلِ اللَّطْفِ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ ، وَالْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْقَبِيحِ \_ وَقَدْ بَيَّنَّا ثُبُوتَهُ فِي حَالِ الْغَيْبِهِ \_ يَكُونُ أَقْوَى فِي حَالِ الظُّهُورِ لِلْكُلِّ وَانْبِسَاطِ الْيَدِ فِي الْجَمِيعِ ، لِحَاجَةٍ :

لِأَنَّ اعْتِرَاضَ مَا يَقُوتُ قُوَّةَ اللَّطْفِ \_ مَعَ ثُبُوتِ أَصْلِهِ \_ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ لَطْفٌ فِيهِ ، وَلَا يُوجِبُ سَقُوطَ التَّكْلِيفِ .

## ١٢- هل يقوم شيء مقام الإمام في أداء دوره

فَإِنْ قِيلَ : أَلَا جَوَّزَ تَمَّ أَنْ يَكُونَ أَوْلِيَائُهُ غَيْرَ مُنْتَفِعِينَ بِهِ فِي حَالِ الْغَيْبِهِ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ لَهُمْ مِنَ اللَّطْفِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَا يَقُومُ فِي تَكْلِيفِهِمْ مَقَامَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْإِمَامِ ؟! كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّيُوخِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ إِذَا فَاتَتْ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا فِي التَّكْلِيفِ .

قُلْنَا : قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْإِمَامِ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي أَحْوَالِ الْغَيْبِهِ عَلَى وَجْهِ

لا مجال للريب عليه ، وبهذا القدر يسقط السؤال.

ثم يبطل من وجه آخر ، وهو : أنّ تدبير الإمام وتصرفه واللفظ لرعيته به ، ممّا لا يقوم \_ عندنا \_ شيء من الأمور مقامه. ولولا أنّ الأمر على ذلك لما وجبت الإمامه على كلّ حال ، وفي كلّ مكلف ، ولكان تجويزنا قيام غيرها مقامها في اللطف يمنع من القطع على وجوبها في كلّ الأزمان.

وهذا السؤال طعن في وجوب الإمامه ، فكيف نتقبله ونسأل عنه في علّه العيّبه!؟

وليس كذلك الحدود؛ لأنها إذا كانت لطفاً ، ولم يمنع دليل عقلي ولا سمعي من جواز نظير لها وقائم في اللطف مقامها ، جاز أن يقال : أنّ الله تعالى يفعل عند فوتها ما يقوم مقامها ، وهذا على ما بيّناه لا يتأتى في الإمامه.

### ١٣- كيف يعلم الإمام بوقت ظهوره

فإن قيل : إذا علقتم ظهور الإمام بزوال خوفه من أعدائه ، وأمنه من جهتهم :

فكيف يعلم ذلك ؟

وأى طريق له إليه ؟

وما يضمّره أعداؤه أو يظهره - وهم في الشرق والغرب والبر والبحر - لا سبيل له إلى معرفته على التحديد والتفصيل !

قلنا : أمّا الإماميّة فعندهم : أنّ آباء الإمام عليه و عليهم السلام

ص: ٨٤

عهدوا إليه وأنذروه وأطلعوه على ما عرفوه من توقيف الرسول صلى الله عليه وآله (١) على زمان الغيبة وكيفيتها ، وطولها وقصرها ، وعلاماتها وأماراتها ، ووقت الظهور ، والدلائل على ( تيسيره وتسهيله ) (٢).

وعلى هذا لا سؤال علينا ؛ لأنّ زمان الظهور إذا كان منصوباً على صفته ، والوقت الذي يجب أن يكون فيه ، فلا حاجة إلى العلم بالسرائر والضمائر.

وغير ممتنع \_ مضافاً إلى ما ذكرناه \_ أن يكون هذا الباب موقوفاً على غلبه الظنّ وقوّه الأمارات وتظاهر الدلالات.

وإذا كان ظهور الإمام إنّما هو بأحد أمور : إمّا بكثره أعوانه وأنصاره ، أو قوّتهم ونجدتهم ، أو قلّه أعدائه ، أو ضعفهم وجورهم ؛ وهذه أمور عليها أمارات يعرفها من نظر فيها وراعاها ، وقربت مخالطته لها ، فإذا أحسّ الإمام عليه السلام بما ذكرناه \_ إمّا مجتمعاً أو متفرّقاً \_ وغلب في ظنّه السلامه ، وقوى عنده بلوغ الغرض والظفر بالأرب ، تعيّن عليه فرض الظهور ، كما يتعيّن على أحدنا فرض الإقدام والإحجام عند الأمارات المؤمّنه والمخيفه.

#### ١٤- هل يعتمد الإمام على الظنّ في أسباب ظهوره

فإن قيل : إذا كان من غلب عنده ظنّ السلامه ، يجوزّ خلافها ، ولا يأمن أن يحقّق ظنّه ، فكيف يعمل إمام الزمان ومهدىّ الأمم على الظنّ في

ص : ٨٥

١- ١. في « أ » : عليه السلام .

٢- ٢. في « ج » : تيسره وتسهيله.

الظهور ورفع التقيّه وهو مجوّز أن يُقتل ويُمنع!؟

قلنا : أمّا غلبه الظنّ فتقوم مقام العلم فى تصرّفنا وكثير من أحوالنا الدينيه والديناويه من غير علم بما تؤول إليه العواقب ، غير إنّ الإمام حطّبه يخالف حطّب غيره فى هذا الباب ، فلا بُدّ فيه من أن يكون قاطعاً على النصر والظفر.

### ١٥- الجواب على مسلك المخالفين

وإذا سلكتنا فى هذه المسأله الطريق الثانى من الطريقين اللذين ذكرناهما ، كان لنا أن نقول : إنّ الله تعالى قد أعلم إمامَ الزمان \_ من جهه وسائط علمه ، وهم آباؤه وجدّه رسول الله صلى الله عليه وآله \_ أنه متى غلب فى ظنّه الظفر وظهرت له أمارات السلامه ، فظهوره واجبٌ ولا خوف عليه من أحد ، فيكون الظنّ ها هنا طريقاً إلى (١) العلم ، وباباً إلى القطع.

وهذا كما يقوله أصحاب القياس إذا قال لهم نافوه فى الشريعه ومبطلوه : كيف يجوز أن يُقدّم \_ مَنْ يظنّ أنّ الفرع مشبه للأصل فى الإباحه ، ومشارك له فى علّتها \_ على الفعل ، وهو يجوز أن يكون الأمر بخلاف ظنّه ؟ لأنّ الظنّ لا قطع معه ، والتجوز \_ بخلاف ما تناوله \_ ثابتٌ ، أوليس هذا موجّباً أن يكون المكلف مُقَدِّماً على ما لا يأمن كونه قبيحاً؟! والإقدام على ما لا يؤمن قبحه كالإقدام على ما يعلم قبحه.

لأنّهم يقولون : تعبد الحكيم سبحانه بالقياس يمنع من هذا

ص: ٨٦

١- ١. فى « م » : من.

التجوزيز ؛ لأنَّ الله تعالى إذا تعبد بالقياس فكأنَّه عزَّوجلَّ قال : « مَنْ غلب على ظنَّه بأمارات ، فظهر له في فرع أنه يشبه أصلاً محللاً فيعمل على ظنَّه ، فذلك فرضه والمشروع له » فقد أمن بهذا الدليل ومن هذه الجهة الإقدام على القبيح ، وصار ظنَّه \_ أن الفرع يشبه الأصل في الحكم المخصوص \_ طريقاً إلى العلم بحاله وصفته في حقِّه وفيما يرجع إليه ، وإنَّ جاز أن يكون حكم غيره في هذه الحادثه بخلاف حكمه إذا خالفه في غلبه الظنَّ.

ومنَّ هذه حجَّتة وعليها عمدته ، كيف يشتبه عليه ما ذكرناه في غلبه الظنَّ للإمام بالسلامه والظفر؟! والأوَّلى بالمنصف أن ينظر لخصمه كما ينظر لنفسه ويقنع به من نفسه.

## ١٦- كيف يساوى بين حكم الظهور والغيبه

مع أنَّ مبنى الأول الضروره ، ومبنى الثانى النظر [

فإن قيل : كيف يكون الإمام لطفاً لأوليائه فى أحوال غيبته (١) ، وزاجراً لهم عن فعل القبيح ، وباعثاً على فعل الواجب على الحدِّ الذى يكون عليه مع ظهوره ؟ وهو :

إذا كان ظاهراً متصرفاً : علم ضروره ، وخيفت سطوته وعقابه مشاهد.

ص : ٨٧

١- ١. فى « م » : الغيبه.



وإذا كان غائباً مستتراً : علم ذلك بالدلائل المتطرق عليها ضروب الشبهات.

وهل الجمع بين الأمرين إلا دفعاً للعيان!؟

قلنا : هذا سؤال لم يصدر عن تأمل :

لأدنى الإمام ، وإن كان مع ظهوره نعلم وجوده ضرورةً ، ونرى تصرّفه مشاهدَةً ، فالعلم بأنه الإمام المفترض (١) الطاعه المستحق للتدبير والتصرّف ، لا يُعلم إلا بالاستدلال الذى يجوز اعتراض الشبهه فيه / (٢).

والحال \_ فى العلم بأنه / (٣) الإمام المفروض الطاعه ، وأن الطريق إليه الدليل فى الغيبه والظهور \_ واحد[ه]. (٤)

فقد صارت المشاهده والضروره لا تغنى فى هذا الباب شيئاً ؛ لأنهما ممّا لا يتعلّقان إلا بوجود عين الإمام ، دون صحّه إمامته ووجوب طاعته.

واللطف إنّما هو \_ على هذا \_ يتعلّق بما هو غير مشاهد.

وحال الظهور \_ فى كون الإمام عليه السلام لطفاً لمن يعتقد إمامته وفرض طاعته \_ [ كحال الغيبه ]. (٥)

ص: ٨٨

١- فى « م » : المفروض.

٢- إلى هنا تنتهى نسخه « ج ».

٣- إلى هنا تنتهى نسخه « أ ». وجاء هنا ما نصّه : والله أعلم ببقية النسخه إلى هنا ، وفرغ من تعليقها نهار الاثنين الثامن من شهر شعبان المبارك ، من شهور سنه سبعين وألف ، الفقير الحقيير ، المقرّ بالذنب والتقصير ، إبراهيم بن محمد الحرفوشى العاملى ، عامله الله بلطفه ، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

٤- أثبتناه لضروره السياق؛ لأنها خبر « والحال ».

٥- أثبتناه لضروره السياق.

وسقطت الشبهه.

والحمد لله وحده ،

وصلّى الله على محمّد وأله وسلّم (١).

ص: ٨٩

---

١-١. جاء هنا فى نهايه نسخه « م » ما نصّه : كتب العبد محمد بن ابراهيم الأوالى. وفرغت من مقابلته وتتميم كتابته على نسخه مخطوطه فى القرن العاشر ، بخطّ محمّد بن إبراهيم بن عيسى البحرانى الأوالى ، ضمن مجموعه قيمه فى مكتبه السيد المرعشى العامه العامره ، فى مدينه قم ، فى يوم الأربعاء سابع محرّم الحرام من سنه ١. وأنا المرتهن بذنبه ، الفقير إلى عفو ربّه ، عبد العزيز الطباطبائى.



١ \_ إعلام الوري بأعلام الهدى ، لأمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسي ( ت ٥٤٨ هـ ) دار الكتب الإسلاميه \_ طهران ، بالتصوير على طبعه النجف الأشرف .

ومخطوطه منه ، من القرن السابع الهجري ، من محفوظات مكتبه مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / قم .

٢ \_ تنزيه الأنبياء والأئمه ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي ( ٣٥٥ \_ ٤٣٦ هـ ) منشورات الشريف الرضي \_ قم ( مَصُور ) .

٣ \_ الذخيره في علم الكلام ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي ( ٣٥٥ \_ ٤٣٦ هـ ) تحقيق السيد أحمد الحسيني ، جماعه المدرسين \_ قم / ١٤١١ هـ .

٤ \_ الذريعه إلى تصانيف الشيعة ، للشيخ آقا بزرك الطهراني ( ت ١٣٨٩ \_ هـ ) الطبعة الثانيه ، دار الأضواء \_ بيروت / ١٤٠٣ هـ .

٥ \_ رجال النجاشي ، للشيخ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي ( ٣٧٢ \_ ٤٥٠ هـ ) تحقيق السيد موسى الشيرازي الزنجاني ، جماعه المدرسين \_ قم / ١٤٠٧ هـ .

٦ \_ رساله في غيبه الحجة ( رسائل الشريف المرتضى \_ المجموعه الثانيه ) للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي ( ٣٥٥ \_ ٤٣٦ هـ ) إعداد السيد مهدي الرجائي ، دارالقرآن الكريم \_ قم / ١٤٠٥ هـ .

٧\_ الشافى فى الإمامه ، للشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى ( ٣٥٥ \_ ٤٣٦ هـ ) تحقيق السيد عبد الزهراء الحسينى الخطيب ، مؤسسه الصادق \_ طهران / ١٤١٠ هـ ، بالتصوير على طبعه بيروت.

٨\_ الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ، دارالعلم للملادين \_ بيروت / ١٤٠٤ هـ.

٩\_ الغيبه ، لشيخ الطائفة الطوسى ( ٣٨٥ \_ ٤٦٠ هـ ) تحقيق الشيخ عباد الله الطهرانى والشيخ على أحمد ناصح ، مؤسسه المعارف الإسلاميه \_ قم / ١٤١١ هـ.

١٠\_ الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر الاسفرائينى ( ت ٤٢٩ هـ ) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دارالمعرفه \_ بيروت.

١١\_ الفرق الشيعه ، لأبى محمد الحسن النوبختى ( ق ٣ هـ ) تصحيح السيد محمد صادق بحر العلوم ، المكتبه المرتضويه \_ النجف الأشرف / ١٣٥٥ هـ.

١٢\_ الفهرست ، لشيخ الطائفة الطوسى ( ٣٨٥ \_ ٤٦٠ هـ ) منشورات الشريف الرضى \_ قم ، بالتصوير على طبعه المكتبه المرتضويه فى النجف الأشرف بالعراق.

١٣\_ لسان العرب ، لابن منظور المصرى ، أدب الحوزه \_ قم / ١٤٠٥ هـ ( مصوّر ).

١٤\_ معجم الأدباء ، لياقوت الحموى ، الطبعة الثالثه ، دار الفكر \_ بيروت / ١٤٠٠ هجرية.

١٥\_ معجم البلدان ، لياقوت الحموى ، دار صادر \_ بيروت / ١٣٩٩ هـ.

١٦\_ مفتاح السعاده ومصباح السياه ، لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده ، الأولى ، دارالكتب العلميه \_ بيروت / ١٤٠٥ هـ.

١٧\_ الملل والنحل ، للشهرستانى ( ٤٧٩ \_ ٥٤٨ هـ ) تخريج محمد بن فتح الله بدران ، منشورات الشريف الرضى \_ قم ، بالتصوير على طبعه الثانيه.

وطبعه أخرى ، بتحقيق محمد سيد كيلانى ، دارالمعرفه \_ بيروت.

١٨\_ الواقفيّه .. دراسه تحليليه ، للشيخ رياض محمد حبيب الناصرى ، المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام \_ مشهد / ١٤٠٩ و ١٤١١ هـ.

كلمه المؤسسہ..... ٥

مقدمه التحقيق..... ٩

نماذج مصوره من النسخ المعتمده فى التحقيق..... ٢٢

كتاب « المقنع فى الغيبه »

مقدمه المؤلف..... ٣١

أصلان موضوعان للغيبه : الإمامه ، والعصمه..... ٣٤

أصل وجوب الإمامه..... ٣٥

أصل وجوب العصمه..... ٣٦

بناء الغيبه على الإصلين المتقدمين ، والفِرَق الشيعيه البائده..... ٣٧

عله الغيبه ، والجهل بها..... ٤١

- الجهل بحكمه الغيبه لا ينافيها ..... ٤٢
- لزوم المحافظه على أصول البحث ..... ٤٤
- تقدم الكلام فى الأصول على الكلام فى الفروع ..... ٤٥
- لا خيار فى الاستدلال على الفروع قبل الأصول ..... ٤٧
- اعتماد شيوخ المعتزله على الطريقه السابقه ..... ٤٨
- استعمال هذه الطريقه فى المجادلات بطريق أولى ..... ٤٩
- مزيه فى استعمال هذه الطريقه فى بحث الغيبه ..... ٥٠
- بيان حكمه الغيبه عند المصنّف ..... ٥١
- الاستتار من الظلمه هو سبب الغيبه ..... ٥٢
- التفرقه بين استتار النبى والإمام ..... ٥٣
- سبب عدم استتار الأئمه السابقين ..... ٥٤
- الفرق بين الغيبه وعدم الوجود ..... ٥٥
- الفرق بين استتار النبى وعدم وجوده ..... ٥٦
- إمكان ظهور الإمام بحيث لا يمسّه الظلم ..... ٥٧
- إقامه الحدود فى الغيبه ..... ٥٨
- ماهية الحال فيما لو احتيج إلى بيان الإمام الغائب ..... ٦٠
- علّه عدم ظهور الإمام لأوليائه ..... ٦١
- دفع الاعتراضات على علّه عدم ظهور الإمام لأوليائه ..... ٦٢
- الأولى فيما يقال فى علّه الاستتار من الأولياء ..... ٦٥
- الخوف من الأولياء عند الظهور أحد أسباب الغيبه ..... ٦٦

هل تكليف الولي بالنظر والاستدلال هو بما لا يطاق؟ ..... ٦٧

استكمال الشروط ، أساس الوصول إلى النتيجة..... ٦٨

الفرق بين الولي والعدو في عله الغيبه..... ٦٩

سبب الكفر في المستقبل ، ليس كفراً في الحال..... ٧٠

ص: ٩٤



- مقدمه المصّف..... ٧٣
- استلهام الأولياء من وجود الإمام ولو في الغيبه..... ٧٤
- هل الغيبه تمنع الإمام من التأثير والعمل؟..... ٧٥
- لا فرق في الاستلهام من وجود الأئمه بين الغيبه والظهور..... ٧٦
- علم الإمام أثناء الغيبه بما يجرى ، وطرق ذلك..... ٧٧
- مشاهده الإمام للأُمور بنفسه ، وقيام البيئه عنده..... ٧٨
- الإقرار عند الإمام..... ٧٩
- احتمال بُعد الإمام وقربه..... ٨٠
- إمكان استخلاف الإمام لغيره في الغيبه والظهور..... ٨١
- الفرق بين الغيبه والظهور في الانتفاع بوجود الإمام..... ٨٢
- هل يقوم شيء مقام الإمام في أداء دوره؟..... ٨٣
- كيف يعلم الإمام بوقت ظهوره..... ٨٤
- هل يعتمد الإمام على الظنّ في أسباب ظهوره؟..... ٨٥
- الجواب عن ذلك وفق مسلك المخالفين..... ٨٦
- كيفية المساواه بين حكم الظهور والغيبه..... ٨٧
- فهرس مصادر المقدمه والتحقيق..... ٩١
- فهرس المطالب..... ٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

